E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.15/1996/21
1 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة الخامسة
فيينا ، ٢١ - ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون وتنسيق الأنشطة مع سائر هيئات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى

أنشطة المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام

ملخص

يتضمن هذا التقرير معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالأنشطة التي اضطلع بها في عام ١٩٩٥ كل من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والمعاهد الاقليمية المنتسبة والمعاهد ومراكز المشاركة ، التي تؤلف معا شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية .

* E/CN.15/1996/1 .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٣
أولا - المسائل التي يسترعى انتباه اللجنة اليها	٣-٨	٣
ثانيا - أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة	٩-١٨	٤
ثالثا - أنشطة المعاهد الاقليمية المنتسبة	١٩-٦٣	١٠
ألف - معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	١٩-٣٠	١٠
باء - معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	٣١-٣٨	١٣
جيم - المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها ، المنتسب الى الأمم المتحدة .	٣٩-٤٧	١٧
دال - المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	٤٨-٦٣	٢٠
رابعا - أنشطة المعاهد المنتسبة	٦٤-١٢٥	٢٣
ألف - المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب	٦٤-٧٢	٢٣
باء - المعهد الاسترالي لعلم الجريمة	٧٣-٧٨	٢٥
جيم - المركز الدولي لاصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية	٧٩-٩٢	٢٧
دال - المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية	٩٣-١٠٠	٣٠
هاء - المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة	١٠١-١١١	٣٢
واو - معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الانسان والقانون الانساني	١١٢-١٢٥	٣٤
خامسا - أنشطة المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني	١٢٦-١٣٨	٣٧

مقدمة

١ - أعد هذا التقرير بناء على توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الواردة في قراريه ١٩٩٢/٢٢ ، الفرع رابعا ، و ١٩٩٤/٢١ ، تيسيرا للتنسيق العالمي للأنشطة المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية . وهو يتضمن عرضا مجملا للتقدم المحرز في الأعمال والأنشطة التي اضطلع بها في عام ١٩٩٤ معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والمعاهد الاقليمية المنتسبة والمعاهد والمراكز المشاركة ، التي تتألف منها جميعا شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية . وقد أعد هذا التقرير استنادا الى المساهمات التي وردت من المعاهد ، وهو يتبع شكل التقارير السابقة عن هذا الموضوع .

٢ - وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في الفرع سادسا من قراره ١٩٩٢/٢٢ ، الذي اعتمد بناء على توصية من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ، قد قرر أن تسترشد اللجنة في عملها على صوغ برنامج مفصل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦ بالمواضيع ذات الأولوية التالية :

(أ) الجريمة الوطنية وعبر الوطنية والجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية ، بما في ذلك غسل الأموال ، ودور القانون الجنائي في حماية البيئة (يشار اليه فيما يلي بـ "الموضوع ذو الأولوية ألف") ؛

(ب) منع الجريمة في المناطق الحضرية ، وجرائم الأحداث وجرائم العنف (يشار اليه فيما يلي بـ "الموضوع ذو الأولوية باء") ؛

(ج) الفعالية والانصاف والتحسين في تسيير وادارة نظام العدالة الجنائية والنظم ذات الصلة ، مع التشديد الواجب على تعزيز القدرات الوطنية في البلدان النامية على القيام بصورة منتظمة بجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها واستخدامها عند صوغ وتنفيذ السياسات المناسبة (يشار اليه فيما يلي بـ "الموضوع ذو الأولوية جيم") .

أولا - المسائل التي يسترعى انتباه اللجنة اليها

٣ - تواصل شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تقديم خدمات برنامجية عديدة ومتنوعة في جميع أنحاء المناطق المختلفة . وقد ركزت الأنشطة الرئيسية للمعاهد عموما على المواضيع ذات الأولوية التي حددتها اللجنة . ويسلط هذا التقرير الأضواء على الأنشطة التنفيذية لتلك المعاهد ، مع التركيز على الأنشطة التي استجابت المعاهد من خلالها للاحتياجات التي أبدتها الدول الأعضاء .

٤ - وقد أدرجت في هذا التقرير ، للمرة الأولى ، معلومات عن أنشطة معهدين جديدين مشاركين في البرنامج ، هما المعهد الوطني لشؤون العدالة التابع لوزارة الخارجية بالولايات المتحدة ومعهد راؤول والنبيرغ لحقوق الانسان والقانون الانساني .

٥ - وربما تود اللجنة أن تبت في مدى فائدة نوع المعلومات المقدمة من المعاهد في اعداد هذا التقرير .

٦ - ويسترعى انتباه اللجنة الى تقرير الاجتماع المشترك العاشر لتنسيق البرامج بين أعضاء شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/1996/CRP.2) ، الذي عقد في كورمايور ، ايطاليا ، يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ .

٧ - وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ٢١/١٩٩٤ ، قد طلب الى اللجنة أن تبقي كيفية عمل المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وبرنامج عمله موضع مراجعة نشطة ، بهدف ادماجه كليا في مجمل برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية . وترد معلومات أخرى عن أنشطة المعهد الأفريقي في تقرير للأمين العام (A/50/375) .

٨ - وتظهر المعلومات المقدمة من معظم المعاهد عن أحوالها المالية أن قاعدة مواردها مزعزعة . وربما تود اللجنة أن تنظر في التدابير الممكن اتخاذها لجعل عملية صوغ البرامج متسقة مع حجم الأموال المتوفرة .

ثانيا - أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

٩ - واصل معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ، الذي أنشىء في اطار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨٦ باء (د - ٣٩) ، القيام بمجموعة واسعة من الأنشطة ، مركزا على البحوث ذات التوجه العملي والتدريب والتعاون التقني ، خصوصا بشأن المسائل التي تهم البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية .

١ - البحوث وأنشطة المشاريع

١٠ - اضطلع المعهد الأقاليمي في عام ١٩٩٥ بأنشطة بحثية وذات صلة بالمشاريع هي :

(أ) الأعمال الفنية والتنظيمية الخاصة بحلقة العمل المعنونة "حماية البيئة على الصعيدين الوطني والدولي : امكانات العدالة الجنائية وحدودها" ، التي نظمت ضمن اطار مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، بمساعدة من سائر أعضاء شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع

الجريمة والعدالة الجنائية . وتضمنت الأعمال التحضيرية ، في جملة أمور ، دراسة شاملة لثلاثة أنواع من السلوك التلويثي وللطريقة التي عولجت بها (الموضوع ذو الأولوية ألف) :*

(ب) اعداد مشروع لاجراء دراسة مقارنة للاستراتيجيات ، بما فيها القوانين والاجراءات ، المتبعة في مكافحة الجريمة المنظمة ، بغية اعداد مجموعة منوعة من الخيارت لاستخدامها في أنشطة التدريب والتعاون التقني (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(ج) اعداد وثيقة مشروع يتعلق باستراتيجيات مكافحة الفساد (بما في ذلك جمع دراسات حالة واعداد مواد تدريب نمطية) وتجري حاليا مفاوضات بشأن تمويله (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(د) انجاز ببليوغرافيا دولية بشأن العنف في الأسرة ، كجزء من مساهمة المعهد في السنة الدولية للأسرة وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة : العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم ، المعقود في بكين من ٤ الى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(هـ) انجاز دراسة مقارنة عن ايذاء الأطفال في ستة بلدان أوروبية (ايطاليا وبلجيكا والدانمرك وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، واعداد تقرير ختامي ستصدر قريبا خلاصة وافية له ضمن سلسلة "مسائل وتقارير" (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(و) اعداد مشروع بشأن تشجيع الأنشطة النسائية في مجال الوقاية من تعاطي مواد الادمان في بلدان البحر الأبيض المتوسط (الأردن وتونس والجماهيرية العربية الليبية ولبنان ومصر والمغرب) ، تموله اللجنة الأوروبية ، لوضع مجموعة مقترحات لتنظيم أنشطة تدريب محلية لاعداد مدربين من الفئة العمرية ذاتها (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(ز) المشاركة المستمرة في الاستقصاء الدولي بشأن (ضحايا) الجريمة وتولي مسؤولية اعداده ، بما في ذلك القيام بعدة أنشطة متصلة بها ، مع التركيز أساسا على تحليل وعرض النتائج والانجازات الرئيسية للمسحين اللذين أجريا في اطار الاستقصاء الدولي بشأن (ضحايا) الجريمة في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٤ ، وعلى التحضير للمسح الثالث الذي سيجرى في عام ١٩٩٦ (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

---

* للاطلاع على تقرير الحلقة ، انظر تقرير **مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، القاهرة ، ٢٩ نيسان/أبريل - ٨ أيار/مايو ١٩٩٥** (A/CONF.169/16/Rev.1 ، الفقرات ٣٥٥ - ٣٦٩) . وسيصدر هذا التقرير لاحقا ضمن منشورات الأمم المتحدة المخصصة للبيع .

(ح) جمع معلومات من عدد من البلدان التي تضم أعدادا كبيرة من الغجر ، كجزء من مشروع محتمل يشترك فيه كل من مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) والمعهد ، ويهدف الى بحث سبل تخفيف حدة التمييز الملاحظ ضد أطفال الغجر في نظم قضاء الأحداث (الموضوع ذو الأولية باء) .

٢ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية

١١ - اضطلع المعهد في عام ١٩٩٥ بأنشطة تشتمل على تعاون تقني وخدمات استشارية ، هي :

(أ) في سياق الأعمال التحضيرية للاستقصاء الدولي الثالث بشأن (ضحايا) الجريمة ، أوفدت بعثات تعاون تقني الى البلدان التالية : ألبانيا وبوليفيا ورومانيا وزمبابوي ومنغوليا . وأجريت في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ استقصاءات استرشادية ، أما الاستقصاءات المكتملة فقد تقرر أن تبدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (االموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ب) اختتم مشروع لتقديم المساعدة الى ألبانيا في مجال منع الجريمة وادارة شؤون العدالة في عام ١٩٩٥ بتنظيم دورة تدريبية للقضاة وموظفي النيابة العامة الألبانيين عقدت في تيرانا لمدة أسبوع واحد . وجرى تنفيذ المشروع بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء في ايطاليا (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ج) بناء على طلب حكومة قيرغيزستان ، شارك المعهد في بعثة لتقدير الاحتياجات مولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي (اليونديب) واضطلع بها خبير أقاليمي من فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع للأمانة العامة وخبير استشاري كبير لدى اليونديب في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(د) أعد المعهد ، بالتعاون مع وزارة الصحة الايطالية ، مشروعا تدريبيا رائدا تموله الوزارة لتدريب موظفي الخدمات العامة لعلاج متعاطي المخدرات . وعقدت ثلاث دورات رائدة ضم كل منها ٥٠ من كبار الموظفين ، ويعتزم استخدام المنهاج والدروس المستفادة في مشاريع التعاون التقني (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٣ - المؤتمرات والاجتماعات

١٢ - في عام ١٩٩٥ ، نظم المعهد ، أو قدم مساهمة رئيسية في ، المؤتمرات والاجتماعات التالية :

(أ) اجتماع بشأن موضوع "الجريمة والعدالة الجنائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط : الترويج لاتخاذ القرارات القائم على معلومات وافية وتعزيز التعاون الدولي" ، الذي عقد في مالطة في شباط/فبراير ١٩٩٥ ؛ وحضر الاجتماع خبراء دوليون وممثلون عن تونس والجزائر والجماهيرية

العربية الليبية ومالطة ومصر والمغرب ، وجرى تنظيمه بالاشتراك مع جامعة مالطة (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ب) اجتماع بشأن حماية البيئة من خلال القانون الجنائي ، نظمه مجلس أوروبا في ستراسبورغ ، فرنسا ، في آذار/مارس ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(ج) في اطار المؤتمر التاسع ، المعقود في القاهرة من ٢٩ نيسان/أبريل الى ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ :

'١' حلقة عمل عنوانها "التعاون الدولي وتقديم المساعدة في ادارة نظام العدالة الجنائية : حوسبة عمليات العدالة الجنائية وتطوير معلومات العدالة الجنائية وتحليلها واستعمالها في صوغ السياسة العامة" ، بالتعاون مع المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها ، المنتسب الى الأمم المتحدة (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

'٢' حلقة عمل عنوانها "حماية البيئة على الصعيدين الوطني والدولي : امكانات وحدود العدالة الجنائية" (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

'٣' ندوة فرعية عن الحوسبة ، بالتعاون مع المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها ، المنتسب الى الأمم المتحدة (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(د) ثلاثة اجتماعات متعلقة بتشجيع العمل النسائي في مجال الوقاية من تعاطي مواد الادمان ، بحضور ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الأوروبية : اثنان عقدا في باريس في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ؛ وواحد عقد في الدار البيضاء بالمغرب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (الموضوعان ذوا الأولوية باء وجيم) ؛

(هـ) اجتماع بشأن سياسات وأولويات مكافحة المخدرات في سياق ادارة العدالة الجنائية ، عقد في بودابست في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (الموضوعان ذوا الأولوية ألف وجيم) ؛ وحلقات مناقشة أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ، الذي عقد في بكين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ، حول المواضيع التالية :

'١' المرأة وتعاطي المخدرات والادمان عليها ، بالتعاون مع اليوندسيب ؛

'٢' الحقوق الانسانية للمرأة (استراتيجيات المتابعة من فيينا الى بكين) ، بالتعاون مع مركز حقوق الانسان التابع للأمانة العامة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب العمل الدولي ؛

'٣' العنف الموجه ضد المرأة ، بالتعاون مع مفوضية اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (الموضوعان ذوا الأولوية باء وجيم) ؛

(و) الاجتماع المشترك العاشر لتنسيق البرامج بين أعضاء شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، الذي عقد في كورمايور ، ايطاليا ، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بالتعاون مع المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والمهنية ؛

(ز) الاجتماع التنسيقي للاستقصاء الدولي بشأن (ضحايا) الجريمة ، الذي عقد في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛ والدورة العادية السادسة لمجلس أمناء المعهد ، التي عقدت في روما يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ .

١٣ - وبالاضافة الى ذلك ، شارك المعهد في مختلف اجتماعات فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية واليوندسيب ومجلس أوروبا ومنظمات دولية - حكومية أخرى .

٤ - خدمات تعميم المعلومات ونشرها

١٤ - أصدر المعهد ، أثناء الفترة قيد الاستعراض ، منشورات تتناول ما يلي :

(أ) **تطوير معلومات العدالة الجنائية واستعمالها في صوغ السياسات** ،[١] وهو يتضمن نتائج حلقة دراسية عقدت في بكين بشأن تطوير معلومات العدالة الجنائية واستعمالها في صوغ السياسات . واشترك في اصدار هذا المنشور كل من المعهد ووزارتي العدل الصينية والهولندية ، وكان أول منشور يصدره المعهد بالانكليزية والصينية . وقد وزع ما مجموعه ١ ٥٠٠ نسخة من هذا المنشور على المحاكم والمكاتب القضائية في الصين (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ب) **مسرد عالمي لمعاهد شؤون الاجرام** ؛[٢]

(ج) **الايذاء الاجرامي في العالم النامي** [٣] وهو يتضمن تحليلا للمعلومات المتعلقة بالاستقصاء الدولي بشأن (ضحايا) الجريمة (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(د) منشوران صادران عن المعهد بالانكليزية والفرنسية ضمن سلسلة "مسائل وتقارير" (الموضوعان ذوا الأولوية باء وجيم) هما :

'١' **العنف في الأسرة** ،[٤] وهو يتضمن خلاصة وافية للببليوغرافيا الدولية بشأن العنف في الأسرة ، وكذلك بيانات من الاستقصاء الدولي بشأن (ضحايا) الجريمة ؛

'٢' **ايذاء المرأة في البلدان النامية** ؛[٥]

(هـ) مواد اعلامية صادرة عن المعهد :

'١' تقرير المعهد لفترة السنتين ١٩٩٣ - ١٩٩٤ ؛

'٢' الكتيب الخاص بالاستقصاء الدولي بشأن (ضحايا) الجريمة ؛

'٣' نشرة المعهد ؛

'٤' نشرة المعهد الخاصة بنظام ادارة المكتبات ؛

(و) تقارير المعهد (المحدودة التوزيع) بشأن ما يلي :

'١' حماية البيئة على الصعيدين الوطني والدولي : امكانات وحدود العدالة الجنائية (مجلدان) (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

'٢' **العنف في الأسرة : ببليوغرافيا دولية مع عرض للمؤلفات** (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

'٣' دليل الاستقصاء الدولي بشأن (ضحايا) الجريمة لأغراض المقابلات الشخصية المباشرة (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ز) منشور تجاري صادر عن المعهد ، هو : **الافراج المشروط تحت الاختبار في مختلف أنحاء العالم (دراسة مقارنة)** ، وهو يتضمن دراسة استقصائية دولية عن نظم وخدمات الافراج المشروط تحت الاختبار في استراليا واسرائيل وبابوا غينيا الجديدة والسويد والفلبين وكندا والمملكة المتحدة وهنغاريا واليابان .

١٥ - واستمر ترشيد خدمات الوثائق من أجل تقديم دعم أنجع لأنشطة المعهد في مجال البحوث والتدريب والتعاون التقني . وشهد النظام الالكتروني لادارة المكتبات مزيدا من التنقيح وتم انجاز المكنز الخاص به . ويتوقع أن يصبح الوصول الى نظام ادارة المكتبات هذا ميسورا من خلال الانترنيت في عام ١٩٩٦ .

٥ - الموارد

١٦ - تظل ايطاليا هي المتبرع الرئيسي للمعهد من حيث تقديم التمويل وغيره من أشكال المساعدة ، بما في ذلك ايواء المعهد والخدمات المرتبطة بذلك . ووزارة الشؤون الخارجية الايطالية هي مساهم رئيسي في موارد المعهد . وقد تولت مديريتها العامة لشؤون التعاون الانمائي تمويل المشروع الآنف الذكر ، الخاص بتقديم المساعدة الى ألبانيا في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ، والاجتماع المعني

بالجريمة والعدالة الجنائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وتقوم حكومة هولندا بتمويل بعثات المعهد الى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية ، المشاركة في الاستقصاء الدولي بشأن (ضحايا) الجريمة . وقدمت حكومة اليابان خبيرا مساعدا في مجال البحوث .

١٧ - وجرى الاتصال بعدد من الحكومات المانحة المحتملة والمؤسسات الانمائية والمصارف والصناديق بغية الحصول على تبرعات الى الموارد الأساسية للمعهد أو الى أنشطة معينة من أنشطة مشاريعه .

١٨ - وقد انخفضت ايرادات المعهد من ٣ر٧ مليون دولار في فترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ الى ٥ر٤ مليون دولار في فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ . ونتيجة لذلك ، خفض عدد موظفيه بمقدار ٣ موظفين من الفئة الفنية وستة موظفين من فئة الخدمة العامة . ويبلغ عدد موظفي المعهد حاليا ٢٢ موظفا ، منهم ٩ فنيين وخبير مساعد واحد و ١٢ من فئة الخدمة العامة .

ثالثا - أنشطة المعاهد الأقليمية المنتسبة

ألف - معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

١٩ - واصل معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التركيز على التدريب والبحث بغية تشجيع التعاون الاقليمي في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية ، والاسهام في تحقيق تنمية اجتماعية سليمة في منطقة آسيا والمحيط الهادىء .

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

٢٠ - قام معهد آسيا والشرق الأقصى بأبحاث مقارنة عن نظم العدالة الجنائية في منطقة آسيا والمحيط الهادىء ، بالتعاون مع المعهد الاسترالي لعلم الجريمة . وقد طُلب الى خبير في كل من الـ ١٢ بلدا في المنطقة اعداد تقرير عن نظام العدالة الجنائية في بلده (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٢١ - ويجري القيام بأبحاث عن الرعاية الاجتماعية للأحداث في الهند ، بالاشتراك مع معهد الأبحاث والتدريب التابع لوزارة العدل في اليابان والمعهد الوطني للدفاع الاجتماعي في الهند . وبحسب الجدول الزمني ، سوف تدوم الأبحاث ، التي بدأت في نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، لغاية شهر آذار/مارس ١٩٩٦ (الموضوع ذو الأولوية باء) .

التعاون التقني والخدمات الاستشارية

٢٢ - نظمت باكستان ومعهد آسيا والشرق الأقصى حلقة دراسية مشتركة عن القضايا المعاصرة الخاصة بالعدالة الجنائية : دراسة مقارنة . وحضر الدورة ما مجموعه ١٨٠ مشتركا من قطاعات مختلفة من نظام العدالة الجنائية ، وعقدت في اسلام آباد في الفترة من ١٢ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥ . وبحسب الجدول الزمني ، من المزمع أن تقوم فيجي ومعهد آسيا والشرق الأوسط بتنظيم حلقة دراسية مشتركة سوف تجري في فيجي في الفترة من ١١ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٦ (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٢٣ - ونظمت الحلقة الدراسية الاقليمية الثالثة حول التدابير الفعالة بشأن مكافحة جرائم المخدرات ، وذلك بالاشتراك بين معهد آسيا والشرق الأقصى ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين . وحضرها عشرون مشتركا من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، وعقدت في سان خوزيه في الفترة من ٣١ تموز/يوليه الى ١١ آب/أغسطس ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية ألف) .

٢٤ - وعقدت حلقة دراسية خاصة مشتركة بين الصين واليابان لضباط من رتب عالية في نظام العدالة الجنائية ، جرت في اليابان في الفترة من ١٠ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٥ . واشترك في الحلقة الدراسية ثلاثون ضابطا صينيا (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٣ - التدريب

٢٥ - كل عام ، يجري معهد آسيا والشرق الأقصى دورتين تدريبيتين دوليتين تدومان ثلاثة أشهرا ، ودورة حلقة دراسية دولية واحدة تدوم شهرا واحدا . وكل عام أيضا ، تمنح وكالة التعاون الدولي اليابانية التابعة لوزارة الخارجية قرابة ٦٠ موظفا حكوميا من مختلف البلدان زمالات دراسية للمشاركة في الدورات . وتشمل الدورات التدريبية المعقودة خلال الفترة المستعرضة ما يلي :

(أ) الحلقة الدراسية الدولية ٩٩ ، وقد عقدت في فوتشو ، اليابان ، في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير الى ٢ آذار/مارس ١٩٩٥ . واشترك في الحلقة الدراسية واحد وعشرون ضابطا من ذوي الرتب العالية من مناطق مختلفة ، وكان موضوعها "الادارة الفعالة لشؤون العدالة الجنائية : مشاركة الجمهور ودرء الفساد" (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(ب) الدورة التدريبية الدولية ١٠٠ ، وعقدت في الفترة من ١٧ نيسان/أبريل الى ٧ تموز/ يوليه ١٩٩٥ . واشترك في الدورة أشخاص من ١٨ بلدا في مناطق مختلفة ، وكان موضوعها الرئيسي "معاملة المجرمين القائمة على المؤسسات : العلاقات مع أجهزة العدالة الجنائية الأخرى ، والمشاكل الحالية في الادارة" (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ج) الدورة التدريبية الدولية ١٠١ ، وعقدت في الفترة من ١١ أيلول/سبتمبر الى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ . واشترك في الدورة أشخاص من ١٩ بلدا من مناطق مختلفة ، وكان موضوعها

الرئيسي "ادارة شؤون العدالة الجنائية بإنصاف وكفاءة : الممارسة السليمة للسلطة والعدالة الاجرائية" (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٤ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

٢٦ - يواصل معهد آسيا والشرق الأقصى بانتظام نشر التقارير عن الدورات التدريبية والحلقات الدراسية . وقد جمعت ونشرت نتائج الدراسة الاستقصائية عن معلومات العدالة الجنائية ، والبيانات التي جمعت من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادىء ، التي قام بها معهد آسيا والشرق الأقصى بالتعاون مع المعهد الاسترالي لعلم الجريمة ، وذلك في منشور 'اتجاهات الجريمة في آسيا والمحيط الهادىء' ، في بداية عام ١٩٩٥ ، وقدمت الى المؤتمر التاسع (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٢٧ - ومنذ الفترة المشمولة في التقرير الأخير ، نشر عدد واحد (العدد ٤٦) من 'سلسلة الموارد المرجعية' ، وثلاثة أعداد (الأعداد ٨٥ - ٨٧) من 'الرسالة الاخبارية' لمعهد آسيا والشرق الأقصى . والمنشوران يرسلان دوريا الى جميع خريجي معهد آسيا والشرق الأقصى والخبراء الزائرين والمنظمات ذات الصلة بالموضوع في اليابان وخارجها .

٢٨ - وفي عام ١٩٩٥ ، واحتفالا بعقد الحلقة الدراسية أو الدورة التدريبية المائة ، جمع معهد آسيا والشرق الأقصى ، برعاية وكالة التعاون الدولي اليابانية ، قائمة اطلاعية بخريجي المعاهد . وقدم خبيران زائران محاضرتين عامتين : احداهما عن الهيكلية والممارسات الخاصة بالتحقيق في الرشوة لدى الموظفين العموميين في الولايات المتحدة ، والأخرى عن استراتيجية مكافحة الجريمة في سنغافورة (الموضوعان ذوا الأولوية ألف وجيم) .

٥ - الموارد

٢٩ - تتكون هيئة التدريس لدى معهد آسيا والشرق الأقصى من ١٠ أعضاء من الفنيين ، مختارين من مكاتب النيابة العامة والقضاء ومؤسسات الاصلاح والاختبار التأديبي ، و ٢٠ من الأعضاء المساندين . وتبلغ ميزانيته السنوية نحو ٣٥٠ مليون ين .

٣٠ - تواصل حكومة اليابان القيام بالمسؤوليات المالية والادارية في تسيير معهد آسيا والشرق الأقصى . وتقدم وزارة العدل اليابانية ميزانية برامج الدورات التدريبية والحلقات الدراسية الدولية التي يضطلع بها معهد آسيا والشرق الأقصى . وكانت وزارة العدل تدعو خبراء زائرين من خارج البلد الى كل دورة تدريبية . كما تقدم وكالة التعاون الدولي اليابانية ومؤسسة آسيا لمنع الجريمة المساعدة المالية له . وتلقى معهد آسيا والشرق الأقصى مساعدات قيمة أيضا من مختلف الخبراء والمتطوعين والوكالات ذات الصلة بالموضوع في الاضطلاع ببرامجه التدريبية .

باء - معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٣١ - واصل معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين تقديم المساعدة الى البلدان في المنطقة من خلال توفير الخدمات المتخصصة تلبية لاحتياجاتها المتزايدة . وقد شملت تلك الخدمات تنفيذ البرامج والمشاريع القائمة على الأبحاث ، إرشادا للسياسات العامة .

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

٣٢ - اضطلع معهد أمريكا اللاتينية بالدراسات والبرامج والمشاريع التالية على الصعيد الاقليمي:

(أ) الاستمرار في تنفيذ برنامج اقليمي بشأن التدابير الفعالة لمكافحة جرائم المخدرات وتحسين ادارة شؤون العدالة الجنائية (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ب) الاستمرار في تنفيذ برنامج اقليمي بشأن المرأة والعدالة الجنائية والميز الجنسي (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ج) الاستمرار في تنفيذ برنامج اقليمي بشأن حقوق الانسان وقضاء الأحداث والقصر رهن الاحتجاز (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(د) الاستمرار في تنفيذ برنامج اقليمي بشأن ادارة شؤون العدالة باعتبارها كفيلا لحقوق الانسان (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(هـ) الاستمرار في تنفيذ برنامج اقليمي بشأن تصدي الحكومة لظاهرة وقوع الضحايا والتعرض للاجرام من جراء المخدرات لدى القطاعات الصغيرة السن من السكان (الموضوع ذو الأولوية باء) .

٣٣ - واشتملت أنشطة معهد أمريكا اللاتينية على الصعيد دون الاقليمي على ما يلي :

(أ) اعداد وتنفيذ خطة العمل بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية في أمريكا الوسطى خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ، التي صدرت الموافقة عليها ابان الاجتماع السادس عشر لرؤساء دول أمريكا الوسطى ، الذي عقد في تيغوسيغالبا ، هندوراس ، من ٢٤ الى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ، بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي بشأن السلم والتنمية في أمريكا الوسطى ، بمثابة جهد يبذل سعيا الى اتساق الاستجابة على الصعيد دون الاقليمي ، بغية تحسين أداء ادارة نظم العدالة الجنائية ، وخصوصا في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد (المواضيع ذات الأولوية ألف وباء وجيم) ؛

(ب) الاستمرار في تنفيذ برنامج بشأن تعزيز آليات التنسيق التابعة لقطاع العدالة في أمريكا الوسطى (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ج) الاستمرار في تنفيذ برنامج بشأن تدريب مدربي العاملين في القضاء والقضاة من غير رجال القانون في أمريكا الوسطى (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(د) الاستمرار في تنفيذ برنامج بشأن تعزيز ادارة نظم معلومات العدالة ، في مركز التوثيق التابع لمعهد أمريكا اللاتينية ، تشجيعا لنشر وتبادل المعلومات فيما بين المؤسسات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية التابعة لقطاع العدالة ، ومن أجل صوغ وتنفيذ مشاريع المساعدة البحثة والتقنية التي يضطلع بها معهد أمريكا اللاتينية (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(هـ) الاستمرار في تنفيذ برنامج بشأن اصلاح القانون من أجل استئصال شأفة جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات في أمريكا الوسطى (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(و) الاستمرار في تنفيذ برنامج بشأن تدريب الشرطة بغية منع ومكافحة العنف المنزلي ، وتعزيز حقوق الضحايا في أمريكا الوسطى (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(ز) الاستمرار في تنفيذ برنامج بشأن الرعاية الشاملة لأطفال الشوارع في أمريكا الوسطى (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(ح) الاستمرار في تنفيذ برنامج بشأن حالة النساء قيد الاحتجاز في أمريكا الوسطى (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ط) برنامج بشأن منع معاودة المجرمين ارتكاب جرائم ، وذلك من خلال العمل الرامي الى اعادة دمجهم في المجتمع ومكان العمل (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ي) برنامج بشأن التشاور مع المجتمع المدني في كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى فيما يتعلق بتقدم السير في خطة العمل بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية في أمريكا الوسطى ؛

(ك) برنامج بشأن المحتجزين قبل المحاكمة والتدابير البديلة عن السجن (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٣٤ - أما على الصعيد الوطني ، فقد اضطلع معهد أمريكا اللاتينية بالأنشطة التالية :

(أ) في كولومبيا ، تعزيز العمل الطوعي في الاصلاحيات (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ب) في كوستاريكا ، تحسين ادارة شؤون العدالة (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ج) في الجمهورية الدومينيكية ، تعزيز خدمات الدفاع العام (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(د) في اكوادور ، اصلاح الاجراءات الجنائية ، وبرنامج لتعزيز خدمات الدفاع العام ؛

(هـ) في نيكاراغوا ، مواصلة برنامج تعزيز مدرسة الحقوق ؛

(و) في بيرو ، تجميع سجل وطني عن المحتجزين (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٢ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية

٣٥ - واصل معهد أمريكا اللاتينية تقديم المساعدة التقنية في ميادين مختلفة تحظى باهتمام البلدان في المنطقة ، بالتعاون وبدعم مالي من جانب حكومات في المنطقة وخارجها .

٣ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

٣٦ - اشتملت المنشورات التي أصدرها معهد أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٥ على ما يلي :

(أ) "Cuando el género suena cambios trae: una metodologĩa para introducir la perspectiva de género en la legislación" (عند الانتباه الى الميز الجنسي تحدث التغيرات : منهجية بشأن ادخال منظور الميز الجنسي في التشريعات) ؛

(ب) "Las mujeres a ambos lados del encierro: situación de la mujer en el sistema penitenciario en Centroamérica" (المرأة على جانبي الاحتجاز : حالة النساء في اطار النظام الاصلاحي في أمريكا الوسطى) (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ج) "Compilación de instrumentos internacionales sobre los derechos de la mujer" (مجمع وثائق دولية بشأن حقوق المرأة) ؛

(د) "Manual de capacitación en violencia doméstica para el curso b-asico policial en Costa Rica" (دليل للتدريب العملي بشأن العنف المنزلي خلال دورة أساسية خاصة بالشرطة في كوستاريكا) (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(هـ) "Manual para facilitadores sobre tratamiento grupal para Vĩctimas de incesto" (دليل عملي للقائمين على العلاج الجماعي من أجل ضحايا السفاح) (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(و) "Legislación especial en materia de drogas en centroamérica: indices temaáticos" (تشريعات خاصة بشأن موضوع المخدرات في أمريكا الوسطى : مؤشرات محددة المواضيع) (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(ز) Boletin "Cooperación al Dïa" (نشرة "التعاون حتى هذا التاريخ" (العددان ٥ و ٦)) ؛

(ح) "Anteproyecto de código de la niñez y la adolescencia en Guatemala" (مشروع مدونة قوانين بشأن الطفولة والمراهقة في غواتيمالا) ؛

(ط) "Bases para la nueva legislación juvenil salvadorena: diagnóstico jurïdico y sociólógico del sistema vigente" (أسس التشريع السلفادوري الجديد بشأن الأحداث : دراسة تشخيصية قضائية واجتماعية للنظام القائم) ؛

(ي) "Niños,niñas y adolescentes privados de libertad: bases para la nueva legislación penal en Guatemala; diagnóstico juridïco y sociológico del sistema vigente" (الأطفال والمراهقون المسجونون : أسس التشريع الجنائي الغواتيمالي الجديد ؛ دراسة تشخيصية قضائية واجتماعية للنظام القائم) ؛

(ك) "La niñez y la adolescencia en conflictos con la ley penal: el nuevo derecho penal juvenil; un derecho para la libertad y la responsabilidad" (الطفولة والمراهقة في نزاع مع القانون الجنائي : التشريع الجنائي الجديد بشأن الأحداث ؛ القانون من أجل الحرية والمسؤولية) .

٤ - الموارد

٣٧ - يتكون جهاز الموظفين الأساسيين في معهد أمريكا اللاتينية من ٢١ شخصا : منهم ٩ موظفين تقنيين و ١٢ موظفا اداريا . ويتعاقد المعهد مع خبراء استشاريين على أساس آجال قصيرة تقترن بتنفيذ المشاريع . وقد تلقى معهد أمريكا اللاتينية ما مجموعه ٠٢٩ ٥٧١ ٢ دولارا أمريكيا من وكالات مانحة من أجل تنفيذ ١٥ مشروعا . وبلغت الايرادات العامة التي وفرت عن طريق المشاريع ٣٠٠ ٣٥٩ دولار أمريكي . هذا اضافة الى تلقي مبلغ قدره ٩٢٨ ١٣٠ دولارا أمريكيا من الصندوق الاستئماني الخاص بالمعهد ، ومبلغ قدره ٥٠٠ ٦ دولار أمريكي من مساهمات قدمتها حكومات في أمريكا اللاتينية ، ومبلغ قدره ٩٧١ ٦٢ دولارا أمريكيا من مصادر أخرى . ومن ثم بلغت ميزانية المعهد التنفيذية الاجمالية لعام ١٩٩٥ مبلغا قدره ٦٩٩ ٥٥٩ دولارا أمريكيا .

٣٨ - ووردت مساهمات من أجل القيام بعمليات معهد أمريكا اللاتينية من البلد المضيف ومن ١٦ حكومة أخرى في المنطقة ، وكذلك من اسبانيا والدانمرك وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية

واليابان ، ومن اليوندسيب واللجنة الأوروبية ومنظمة الدول الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة المخدرات (السيكاد) .

جيم - المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها ، المنتسب الى الأمم المتحدة

٣٩ - تستند أنشطة المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها ، المنتسب الى الأمم المتحدة ، الى معيارين : (أ) المواضيع ذات الأولوية حسبما ما حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٢/٢٢ ، الفرع السادس ؛ و (ب) دواعي القلق الاقليمية الخاصة في أوروبا ، من خلال التركيز على البلدان الأوروبية ذات الاقتصادات التي هي في مرحلة انتقالية .

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

٤٠ - اشتملت أنشطة البحوث والأنشطة ذات الصلة بالمشاريع التي اضطلع بها المعهد على ما يلي :

(أ) أعمال اثبات صحة واعادة تقدير ما تم تلقيه من الردود من أوروبا وأمريكا الشمالية على دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية الرابعة بشأن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية ، قبل نشر تقرير من مجلدين عن نتائج التحليل ، في وقت مناسب من أجل تقديمه الى المؤتمر التاسع (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ب) تحليل ، يستند الى ما هو موجود حاليا من المصادر المستندية ، بشأن تهريب المهاجرين في أوروبا الشمالية ودول البلطيق ، قام به خبير استشاري خارجي ، كإسهام في مناقشة هذه القضية ذات الأولوية إبان الدورة الرابعة للجنة (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(ج) القيام بدراسة استقصائية صغرى عن امكانيات نظم العدالة الجنائية كوسائل لادماج المهاجرين في البلدان المختلفة في أوروبا (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(د) استهلال انشاء مقاصة معلومات اقليمية خاصة بالمشاريع التعاونية الرامية الى تحسين خدمات الدعم اللازمة لاستحداث نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية في أوروبا الوسطى والشرقية ، وذلك تمشيا مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/١٢ ؛ وجمع المعلومات بواسطة استبيان (وقد سبق أن وردت عدة ردود لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(هـ) الاشتراك مع اليونديب في استكشاف جدوى انشاء مشاريع نموذجية وطنية في دول البلطيق ، تكون مرتبطة بمشروع مقاصة المعلومات المذكورة أعلاه ، والتي اذا ما ثبتت جدواها قد يوسع نطاقها فيما بعد لتشمل بلدانا أوروبية أخرى (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(و) الاشتراك في مشروع بشأن اللوائح التنظيمية الخاصة بالأسلحة النارية ، من خلال تعيين خبير استشاري خارجي يقوم بمهمة العضو الأوروبي في فريق الخبراء الذي سوف يقوم باعداد المشروع وتنسيق أعماله ؛ ومشاركة موظف من المعهد الأوروبي في الاجتماع الأول المخصص لتنفيذ المشروع ، والذي عقد في فيينا في الفترة من ١٨ الى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(ز) الاشتراك في تخطيط واعداد مشروع خاص بدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية الخامسة بشأن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية ؛ واستكشاف امكانيات التعاون مع مجلس أوروبا في مشروع "الكتاب المرجعي الأوروبي" ، الذي سوف يتضمن بيانات مفصلة عن اتجاهات الجريمة والعدالة الجنائية في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا (الموضع ذو الأولوية جيم) ؛

(ح) الاستمرار ، بواسطة خبير استشاري من المعهد الأوروبي ، بدراسة نظم السجون في عدة بلدان أوروبية وسطى وشرقية ، مع التركيز على الطريقة التي يجري بها تحقيق التقدم في تطوير ادارة وأنظمة السجون على نسق القواعد الدنيا النموذجية بشأن معاملة السجناء '٦' وقواعد السجون الأوروبية الصادرة عن مجلس أوروبا (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ط) التعاون مع وزارة الداخلية في الاتحاد الروسي على تنظيم الاجتماع التخطيطي الأول للمشروع الدولي المعني بمنع ومراقبة سرقة السيارات وتهريب السيارات المسروقة على الصعيد الدولي ، وذلك في موسكو من ١٢ الى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية ألف) .

٢ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية

٤١ - قدم المعهد الأوروبي المساعدة الى مجلس أوروبا بالتعليق على مشروع قانون الاجراءات الجنائية للاتفيا . وعقد في ريغا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ اجتماع متابعة لتقييم حالة اصلاح القوانين . وأوفدت ، بالتشاور مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ، بعثة أولى لتقدير الاحتياجات في أستونيا فيما يقترن باعتماد برنامج وطني لمنع الجريمة .

٤٢ - وقدمت خمس منح دراسية قصيرة المدة لطلبة في مرحلة الدراسات العليا ولممارسين مبتدئين من المنطقة الأوروبية . وتواصل ايفاد بعثات تقدير الاحتياجات من أجل تحليل امكانيات حوسبة ادارة شؤون العدالة الجنائية في الاتحاد الروسي . ونتيجة لذلك ، أعد خبير استشاري خارجي مسودة وثيقة مشروع بشأن المساعدة على ادخال الحوسبة على نظام العدالة الجنائية للاتحاد الروسي . وأحيلت الى سلطات بلغاريا وسلوفينيا مسودات وثائق مشاريع بشأن مشاريع في المجال ذاته .

٣ - الاجتماعات والمؤتمرات

٤٣ - شارك المعهد الأوروبي مشاركة كبيرة في تنظيم أنشطة مختلفة للمؤتمر التاسع منها ما يلي :

(أ) المساهمة في ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة لتقديمها الى المؤتمر التاسع ، وعنوانها "التعاون الدولي والمساعدة التقنية العملية لتدعيم سيادة القانون : ترويج برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية" (A/CONF.169/4) (الموضوع الأول) ؛

(ب) حلقة العمل التي دامت يومين ، وعنوانها "التعاون الدولي والمساعدة الدولية في مجال ادارة نظام العدالة الجنائية : حوسبة عمليات العدالة الجنائية واستحداث المعلومات في مجال العدالة الجنائية وتحليلها واستخدامها في صوغ السياسات" والندوة التابعة لها والمتعلقة بالحوسبة ، وقد اضطلع بتنسيقهما خبير استشاري خارجي (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ج) العرض المشترك لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، والذي تكون من معرض شمل ملصقات جدارية ومنشورا عن المعاهد التي تتكون منها شبكة البرنامج وبرنامج فيديو ؛

(د) تقديم المساعدة الى معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة في تنظيم حلقة العمل التي دامت يومين وعنوانها "حماية البيئة على الصعيدين الوطني والدولي : امكانات العدالة الجنائية وحدودها (الموضوع ذو الأولولية ألف) .

٤٤ - وشارك المعهد الأوروبي في الاجتماع الأول للجنة الاستشارية الدولية المعنية بالعنف داخل الأسرة ، الذي نظمه في فانكوفر ، كندا ، في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ، المركز الدولي لاصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية بالتعاون مع بعض الهيئات الأخرى (الموضوع ذو الأولوية باء) . ومثل المعهد الأوروبي في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وفي الاجتماع الأول للفرقة العاملة المتعددة الأطراف المعنية بالديمقراطية وأسلوب الحكم والمشاركة ، في وسط أوروبا وشرقيها وفي كومنولث الدول المستقلة ، الذي نظمه اليونديب بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك في جنيف في الفترة من ١٦ الى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ .

٤ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

٤٥ - خلال الفترة التي يتناولها التقرير أصدر المعهد الأوروبي المنشورات التالية :

(أ) ثلاثة مجلدات جديدة (عن ايرلندا والسويد وفنلندا) في سلسلة المنشورات التي تقدم بيانات خلفية عن مختلف نظم العدالة الجنائية في أوروبا وأمريكا الشمالية ، باللغة الانكليزية ؛

(ب) تقرير في مجلدين عن نتائج تحليل ردود البلدان الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية على دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية الرابعة بشأن اتجاهات الجريمة وسير عمليات نظم العدالة الجنائية ، حيث تضمن المجلد الأول النتائج الوطنية والثاني وصفا وجيزا لنظم العدالة الجنائية في ٥٠ بلدا من بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(ج) دليل بشأن النظم المحوسبة للمعلومات عن العدالة الجنائية ، وهو لا يكتفي بذكر المواصفات (أي وصف البرامجيات الخاصة بالمعدات اللازمة) ، بل يقدم أيضا معلومات عن كيفية الحصول على هذه البرامجيات (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(د) طبعة ثانية مستكملة زمنيا ومنقحة لتقرير سابق عن استراتيجيات منع الجريمة في أوروبا وأمريكا الشمالية (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

(هـ) أربعة أعداد جديدة من سلسلة الأوراق العرضية للمعهد الأوروبي ، وهي تتعلق بالتطورات الحاصلة في نظام السجون في أوروبا الوسطى والشرقية ؛ والجريمة والعدالة وحقوق الانسان في دول البلطيق ؛ و الجريمة المنظمة عبر الحدود ؛ وتهريب الأجانب والهجرة غير الخاضعة للمراقبة في أوروبا الشمالية والبلطيق ؛

(و) تقرير عن غسل الأموال نشره المجلس الاستشاري العلمي و المهني الدولي بتفويض من المعهد الأوروبي (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(ز) رسالة اخبارية نصف سنوية تشمل "قائمة منشورات غير رسمية" ومعلومات عن تقارير تتعلق بحلقات دراسية وغير ذلك من المواد .

٤٦ - وقد بدأ تكثيف التعاون مع الشبكة العالمية لمكتبات العدالة الجنائية ، وذلك بواسطة نقل البيانات عن أحدث مقتنيات مكتبة المعهد الأوروبي الى قاعدة بيانات الشبكة .

٥ - الموارد

٤٧ - تتألف أسرة المعهد الأوروبي من ستة موظفين ينتمي أربعة منهم الى الفئة الفنية ، أما الاثنان الآخران فيقدمان الدعم الاداري . وما زالت حكومة فنلندا تتكفل بتمويل أنشطة المعهد الأوروبي وذلك بتخصيص ميزانية قدرها ٢ر٣ من ملايين الماركات الفنلندية ، أي ما يعادل ٠٠٠ ٥٤٠ دولار أمريكي . وتلقى المعهد مساهمات من حكومة السويد لتمويل المشاريع ومن الولايات المتحدة لتمويل مشروع محدد . كما مولت مشاريع على أساس تقاسم التكاليف مع الحكومات ، وبوجه خاص مع المملكة المتحدة وهولندا .

دال - المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٤٨ - واصل المعهد الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، بالرغم من المصاعب المالية الخطيرة التي يعاني منها ، تلبية احتياجات البلدان الافريقية في هذا المجال ، مضطلعا بدور الادارة المحركة للتنسيق والتعاون في مجال مكافحة الجريمة .

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

٤٩ - بعد نجاح الدراسة التي أجريت خلال الفترة التي تناولها التقرير السابق ، والمتعلقة باعادة توطين أطفال الشوارع في كمبالا ، يقوم المعهد الافريقي ، بالتعاون مع أجهزة دولية حكومية وأجهزة غير حكومية ، بتكرار النهج المقترح في الدراسة على نطاق أوسع في أوغندا وفي بلدان افريقية أخرى (الموضوع ذو الأولوية باء) .

٥٠ - وشكل تقرير دراسة عن اعادة تأهيل المجرمين وثيقة خلفية للمؤتمر الثاني لرؤساء المؤسسات الاصلاحية في بلدان افريقيا الجنوبية والوسطى والشرقية ، الذي عقد في كمبالا في شباط/فبراير ١٩٩٥ . ومن المفترض أن يفضي التعاون الذي يحتمل أن يقوم في المستقبل مع اليونيسيف الى اجراء دراسة تركز على الأطفال ومرافق احتجاز الأحداث (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٥١ - وما زال المعهد الافريقي يشارك في دراسات الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية . ويجري تشجيع البلدان الافريقية على المشاركة بفعالية في الدراسة الاستقصائية الخامسة . وحيثما اقتضى الأمر ، ساعد المعهد الافريقي الدول على استحداث وانشاء آليات لجمع البيانات عن منع الجريمة والعدالة الجنائية وتحليلها وعرضها .

٥٢ - وصاغ المعهد الافريقي عددا من المقترحات بشأن تنفيذ أنشطة مشتركة تركز على الجريمة عبر الوطنية في افريقيا ، ومنع الجريمة في المدن ، والعنف الموجه ضد المرأة والطفل ، وقضاء الأحداث وادارة شؤونهم ، والجريمة البيئية ، والدورات التدريبية بشأن معاملة المجرمين ، وأحيلت هذه المقترحات الى منظمات دولية مختلفة (الموضوعان ذوا الأولوية ألف وجيم) .

٢ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية

٥٣ - لم يتمكن المعهد ، بسبب وضعه المالي المتقلقل ، من ايفاد بعثات استشارية خلال الفترة المستعرضة . وقد طلبت بوروندي وزامبيا الحصول على خدمات استشارية وعرضتا تسديد كل النفقات ذات الصلة بهذه الخدمات ، غير أن البعثتين لم توفدا بسبب معوقات في ذينك البلدين .

٣ - التدريب

٥٤ - ما زالت الأنشطة التدريبية موجهة نحو ترقية المهارات والمعرفة والدراية الفنية لدى الموظفين في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في المنطقة الافريقية . وكما حصل في الماضي ، أولي تدريب المدربين الأولوية . وقد أنجز المعهد الافريقي ، منذ انشائه ، ١٢ حلقة تدريبية وحلقة عمل شارك فيها أكثر من ٣١٠ من العاملين في مجال العدالة الجنائية وغيره من المجالات ذات الصلة وشملت كل المناطق الفرعية في افريقيا .

٥٥ - وتعاون المعهد الافريقي مع المركز الافريقي للدراسات المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان على تنظيم دورة تدريبية بشأن حماية حقوق الانسان عقدت في بانجول في الفترة من ٢٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ ؛ وشارك في الدورة ١٨ من كبار الضباط العسكريين المنتمين الى ١٦ بلدا افريقيا (الموضوع ذو الأولوية جيم) . وصممت دورات تدريبية أخرى يعتزم تنظيمها في فترة السنتين الحالية ، ويجري التفاوض مع الأجهزة المعنية بشأن تمويلها .

٤ - المؤتمرات والاجتماعات

٥٦ - خلال الفترة التي يتناولها التقرير ، شارك المعهد الافريقي في عدد من الاجتماعات والحلقات الدراسية الدولية والاقليمية ودون الاقليمية والوطنية ، منها ما يلي : الاجتماع الحادي والعشرون لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٠ الى ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ ؛ والمؤتمر التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل الى ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ ؛ والاجتماع الثالث للشبكة العالمية لمكتبات العدالة الجنائية ، الذي عقد في فيلينغن - شفينينغن ، ألمانيا ، في الفترة من ١٢ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥ ؛ والاجتماع الثامن لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، افريقيا ، المعقود في كمبالا في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛ والمؤتمر الدولي المعني بالأمن في المدن ، الذي عقد في سان ديني ، ريونيون ، في الفترة من ٤ الى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية باء) .

٥٧ - وفي الفترة من ١٠ الى ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ ، استضاف المعهد الافريقي حلقة عمل بشأن تدريب مدربي موظفي مؤسسات الاحتجاز في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وملاوي ، وقد نظم هذه الحلقة وموّلها فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية وحضرها ٣١ مشاركا (الموضوع ذو الأولوية جيم) . وقدمت ورقة بعنوان "مستوى تدخلي لاعادة تأهيل الأطفال الذين يعيشون في وضع صعب" وذلك في المؤتمر المعني بالصدمات التي يتعرض لها الأطفال والشباب في النزاع المسلح ، الذي عقد في لاهاي في يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية باء) .

٥٨ - وكان نائب مدير المعهد الافريقي أحد الخبراء الزائرين في الحلقة الدراسية الدولية التاسعة والتسعين لمعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين . وفي تلك المناسبة ، أقيمت اتصالات بالوكالة اليابانية للتعاون الدولي بشأن امكانية الحصول على تمويل من هذه الوكالة .

٥ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

٥٩ - خلال الفترة التي يتناولها التقرير ، نشر المعهد الافريقي رسالته الاخبارية (المجلد ٥ ، العددان ١ و ٢ (١٩٩٤) و المجلد ٦ ، العدد ١ (١٩٩٥)) باللغتين الانكليزية والفرنسية . كما نشر باللغتين الانكليزية والفرنسية تقريري حلقتي التدريب المعنيتين بالقانون والمرأة والجريمة ، وبادارة السجون وشؤون السجناء (الموضوع ذو الأولوية جيم) . ونشرت أيضا نتائج الدراسة المتعلقة باعادة توطين

أطفال الشوارع في كمبالا والدراسة المتعلقة باعادة تأهيل السجناء (الموضوعان ذوا الأولوية باء وجيم) .

٦٠ - وتواصل خلال الفترة التي يتناولها التقرير توسيع مجموعة الدراسات الاجمالية القطرية الافريقية وقائمة الخبراء الافريقيين في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية . وبفضل المساعدة الواردة من معاهد أخرى في شبكة البرنامج ومن منظمات أخرى ذات صلة ، تمكن المعهد الافريقي من مواصلة تطوير مكتبته المرجعية المتخصصة في مجالي منع الجريمة ومعاملة المجرمين .

٦ - الموارد

٦١ - مازال الوضع المالي للمعهد الافريقي متقلقلا ، ووفقا لنظامه الأساسي ، كان يفترض أن تسدد التكاليف الادارية والبرنامجية بواسطة المساهمات المالية من الدول الافريقية الأعضاء . ولكن ، لم يرد حتى نهاية آب/أغسطس ١٩٩٥ سوى ٨١٣ ٢٢٤ دولار أمريكي من المبلغ الذي كان من المتوقع تحصيله عن الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٥ من جميع الدول الـ ٢٧ الأعضاء في المعهد وقدره ٧٦٦ ٥١١ ١ دولارا أمريكيا . وقد دفعت دولة واحدة اشتراكها بالكامل حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ؛ ودفعت دولتان اشتراكهما حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ؛ ودفعت دولة واحدة اشتراكها حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ؛ ودفعت دولة أخرى اشتراكها حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ؛ ودفعت أربع دول أخرى جزءا من اشتراكاتها المقدرة للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٤ .

٦٢ - ويرجع أكبر الفضل في تنفيذ أنشطة المعهد الافريقي الى المساعدة المالية المقدمة من اليونديب ، الذي تبرع للمعهد الافريقي منذ انشائه في عام ١٩٨٩ بمبلغ قدره ٣١١ ٦٦٣ ١ دولارا أمريكيا . غير أن اليونديب توقف عن تقديم المساعدة في عام ١٩٩٤ ، وكان المعهد الافريقي قد أنفق حتى ذلك الحين ٤٢٩ ٥٠٥ ١ دولارا أمريكيا وتبقى لديه ٨٨٢ ١٥٧ دولارا أمريكيا . وقد أعيد توزيع ذلك المبلغ وأنفق في عام ١٩٩٥ .

٦٣ - ويعمل في المعهد الافريقي ستة موظفين فنيين ، منهم المدير ، وستة موظفين من فئة الخدمات العامة ، وتبلغ ميزانيته الاجمالية ٥٣٤ ٤٨٧ دولارا أمريكيا .

رابعا - أنشطة المعاهد المنتسبة

ألف - المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

٦٤ - المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب هو منظمة دولية حكومية ومركز متخصص يعمل تحت رعاية مجلس وزراء جامعة الدول العربية . وقد واصل المركز الاضطلاع بأنشطة مختلفة متعددة التخصصات ومشتركة بين القطاعات لتلبية احتياجات الدول العربية وتقديم مساعدة مباشرة اليها في اطار الشريعة الاسلامية ، في ميادين منع الجريمة والأمن والسلامة .

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

٦٥ - ظل المركز ، في اطار أنشطته الخاصة بالبحوث المقارنة وصوغ السياسات وتقييمها ، يتشاور تشاورا وثيقا مع صانعي السياسات الرفيعي المستوى في المنطقة الفرعية . وظلت الهيئات الوطنية والاقليمية تستخدم نتائج بحوثه استخداما مباشرا . وفي عام ١٩٩٥ ، صممت مشاريع البحوث والدراسات التالية من أجل تنفيذها .

(أ) تطوير الأمن في وسائل الاعلام ؛ والموارد المائية والاحتياجات الأمنية في المستقبل ؛ وحماية البيئة من التلوث ؛ والنهج الاسلامي ازاء معالجة مشكلة السكان (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(ب) المخدرات وجنوح الأحداث ؛ واجراءات معاملة الأحداث الجانحين في المؤسسات الاصلاحية ؛ والتنمية والحماية من جرائم العنف ؛ وحوادث حركة المرور التي تتسبب في اصابات جسدية ؛ والأجور والحوافز وأثرها في كفاءة موظفي الأمن (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(ج) الرضى المهني لموظفي الأمن ؛ والنظم والمعايير المتبعة في التعيينات والترقيات ونقل الموظفين الى وظائف أخرى في أجهزة الأمن العربية ؛ ونظم البيانات والوثائق في أجهزة الأمن العربية ؛ والشرطة وحقوق الانسان في سياق الشريعة الاسلامية (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٢ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية

٦٦ - واصل مكتب الخدمات الاستشارية التابع للمركز تقديم الخدمات الاستشارية الى البلدان العربية بناء على طلبها . وقد ساعد في ذلك العمل مستشار اقليمي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية بالاشتراك مع خبراء استشاريين مختارين من قائمة الخبراء التي يملكها المركز .

٦٧ - وساعد المركز ، بالتعاون مع معاهد أخرى ، على تنظيم حلقات البحث الخاصة بالمؤتمر التاسع والمعرض المشترك بين المعاهد الاقليمية المنتسبة . واستضاف المركز حلقة دراسية دولية بشأن وسائل الاعلام ومنع الجريمة ، كما استضاف الاجتماع الثاني لمديري مختبرات علوم الطب الشرعي والاجتماع الرابع للمديرين المسؤولين عن التدريب الأمني في البلدان العربية .

٣ - التدريب

٦٨ - ظلت مدرسة المركز العليا للعدالة الجنائية تقدم برامج أكاديمية متقدمة . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥ ، منحت المدرسة العليا ٢٩ درجة ماجستير و ١٦ دبلوما آخر . وواصل معهد التدريب التابع للمركز تقديم دورات تدريبية قصيرة المدة ، ونظم ونفذ ، خلال الفترة التي يتناولها الاستعراض ، ١٢ دورة تدريبية في مجالات مختلفة . وشملت الدورات التدريبية المواضيع التالية :

(أ) أمن الاتصالات ؛ ومكافحة جرائم الارهاب ؛ وحماية المنشآت الحيوية ؛ واستخدام المخدرات غير المشروع ؛ ووسائل الاعلام ومكافحة المخدرات (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(ب) الوقاية من سرقة السيارات ؛ والمراقبة والتفتيش والتحريات الجنائية ؛ وتدريب المدربين ؛ ومكان الجريمة (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(ج) التحليل الحاسوبي للبيانات والاحصاءات المتعلقة بالجريمة ؛ حوادث حركة المرور والتحقيق في الطرقات ؛ وتحسين أداء الموظفين في وزارات الداخلية (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛

٦٩ - وواصل مختبر علوم الطب الشرعي التابع للمركز تقديم دورات دراسية متخصصة لموظفي المختبرات في الدول العربية وتنظيم دورات دراسية متقدمة تتعلق بتبين أنواع المخدرات واقتفاء أثرها وتحليلها . وفي عام ١٩٩٥ ، نظم المختبر ونفذ ١٨ دورة تدريبية في ميادين مختلفة في مجال علوم المختبرات في المسائل الجنائية (الموضوع ذو الأولوية ألف) .

٤ - المؤتمرات والاجتماعات

٧٠ - عقد المركز مؤتمرات وندوات واجتماعات للخبراء ونظم محاضرات عامة وحملات لتوعية الجمهور وموائد مستديرة بشأن نطاق واسع من المواضيع المتعلقة بالعدالة الجنائية والأمن العام .

٥ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

٧١ - أصدرت دار النشر التابعة للمركز عددا من المجلات الدورية والرسائل الاعلامية باللغتين العربية والانكليزية ، منها المجلة العربية للدراسات الأمنية والمجلة العربية للتدريب ، اللتان تصدران مرتين في السنة ، ومجلة المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الشهرية ، والرسالة الاعلامية للمجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني ، التي تصدر كل ثلاثة أشهر ، فضلا عن كتب وتقارير ومواد أخرى .

٦ - الموارد

٧٢ - يعمل بالمركز ٨٨ موظفا من الفئة الفنية و ٩٣ موظفا من فئة الخدمات العامة .

باء - المعهد الاسترالي لعلم الجريمة

٧٣ - بعد اجراء استعراضين لأنشطة المعهد الاسترالي لعلم الجريمة ، في عام ١٩٩٤ ، خضع المعهد لتغيير تنظيمي كبير . وقد منح الآن ولاية جديدة تتمثل في تقديم معلومات جيدة النوعية واجراء أبحاث موضوعية موجهة نحو صوغ السياسات بهدف تيسير اتخاذ قرارات حكومية من شأنها أن تسهم في

تعزيز العدالة وفي منع الجريمة . وكيما يتمكن المعهد من تحقيق أهدافه وأداء وظائفه بأقصى قدر من الفعالية ، أعيدت هيكلته في أوائل عام ١٩٩٥ وقسم الى ثلاث مجموعات : مجموعة الأبحاث ، ومجموعة الخدمات الاعلامية ، ومجموعة الشؤون الادارية .

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

٧٤ - أعيد تنظيم أنشطة البحوث ، في أوائل عام ١٩٩٥ ، فقسمت الى أربعة مجالات برنامجية هي : جرائم العنف والجرائم المتعلقة بالممتلكات ؛ والجريمة المتطورة ؛ ونظام العدالة الجنائية ؛ والبيانات الداعمة وتطويرها . واشترك المعهد مع معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في تحليل الدراسة الاستقصائية الرابعة ، وتشارك المعهدان في نشر تقرير بشأنها (الموضوع ذو الأولوية جيم) . كما أعد المعهد عرضا مجملا لنظام العدالة الجنائية الاسترالي نشره معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في سلسلة مجملات العدالة الجنائية في آسيا[٧] (Criminal Justice Profiles of Asia) (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٧٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، أنهى المعهد الاسترالي لعلم الجريمة عددا من الدراسات والتقارير ، منها :

(أ) Australian Violence: Contemporary Perspectives II (العنف في استراليا : المنظورات المعاصرة ، الجزء الثاني) (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(ب) Promise of Crime Prevention: leading Crime Prevention Programmes (امكانية منع الجريمة : البرامج الرائدة في مجال منع الجريمة) (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(ج) Environmental crime (الجريمة البيئية) (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(د) Fear of Crime and Fear Reduction (الخوف من الجريمة والحد من الخوف) (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(هـ) Crime against Business in Australia (الجرائم المرتكبة ضد الأعمال التجارية في استراليا) (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(و) Australian Deaths in Custody and Custody-related Police Operations 1993-94 (الوفيات أثناء الاعتقال في استراليا وعمليات الشرطة ذات الصلة بالاعتقال ١٩٩٣ - ١٩٩٤) (الموضوع ذو الأولوية جيم) ؛ .

(ز) Domestic violence as a form of child abuse (العنف الأسري كشكل من أشكال اساءة معاملة الأطفال) (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(ح) Boot Camps and Justice: A Contradiction in Terms (معسكرات تدريب جنود الأسطول البحري والعدالة : تناقض في المفاهيم) (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛

(ط) The overrepresentation of indigenous people in custody in Australia (ارتفاع نسبة السكان الأصلين ضمن المعتقلين في استراليا) (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٢ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

٧٦ - واصلت دائرة شؤون الاعلام بالمعهد الاسترالي لعلم الجريمة تسويق جميع المنشورات الجديدة الصادرة عن المعهد تسويقا نشطا . وأقامت داخل استراليا وخارجها صلات قيمة في ميادين الترويج والتسويق والتوزيع . وواصل المعهد اصدار سلسلته الفصلية المتعلقة بالأحداث المحتجزين (الموضوع ذو الأولوية باء) ، والبرنامج الخاص برصد جرائم القتل على الصعيد الوطني (الموضوع ذو الأولوية باء) .

٧٧ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥ ، نظم المعهد الندوة الاستشرافية الوطنية الأولى حول الجريمة في استراليا التي حضرها ما يزيد على ٤٠٠ من الفنيين العاملين في مجال العدالة الجنائية والأكاديميين والسياسيين وموظفي وكالات الخدمات الاجتماعية .

٧٨ - وتوجد بمكتبة المعهد في الوقت الراهن مجموعة تضم ما يربو على ٠٠٠ ٢٥ دراسة تخصصية و ٠٠٠ ١ من المجلات والجرائد . ولديها أيضا قاعدة بيانات للمعلومات المتعلقة بعلم الجريمة في استراليا ، تعرف باسم CINCH وهي عبارة عن فهرس لحوالي ٠٠٠ ٣٠ سجل تتعلق بالجريمة وبمنع الجريمة وبالعدالة الجنائية في استراليا .

جيم - المركز الدولي لاصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية

٧٩ - أنشىء المركز الدولي للاصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية في عام ١٩٩١ في فانكوفر ، كندا ، بمبادرة مشتركة بين جمعية اصلاح القانون الجنائي وجامعة سايمون فريزر وجامعة كولومبيا البريطانية .

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

٨٠ - عقدت اللجنة الاستشارية الدولية المعنية بالعنف الأسري ، التابعة للمركز ، والمكونة من ممثلين للأمم المتحدة والحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات وخبراء أجانب في هذا الميدان ، اجتماعا في فانكوفر من ٢٣ الى ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لاعداد توصية بشأن خطة لتنفيذ البرنامج التدريبي ولمراجعة المنهاج التدريبي الأساسي الذي أعد بمساعدة معهد العدالة بمقاطعة كولومبيا البريطانية . والهدف من ذلك هو ايجاد منهاج تدريبي ، يجري اختباره في دورات تدريبية خاصة بالمشاريع تعقد في عدة مناطق ويجري تقييمه عن طريق مشاورات تتم على الصعيد الدولي ، ليتاح للدول التي ترغب في بناء وتعزيز قدراتها الخاصة ، على المدى الطويل ، في ميدان التصدي للعنف الأسري (الموضوع ذو الأولوية باء) .

٨١ - وأعدت وثيقة تشاور بعنوان "فرص التجديد في مجالي اصدار الأحكام والمؤسسات الاصلاحية" لاتخاذها محورا لاضطلاع المركز بصوغ برنامج عمل يتعاون في اعداده مع دائرة المؤسسات الاصلاحية في كندا والمعاهد التي تتكون منها شبكة البرنامج وسائر الشركاء الوطنيين والدوليين . وستقيم المبادرة المقترحة عملية تهدف الى تعزيز التعاون الدولي والاقليمي الراهن في ميدان اصدار الأحكام والمؤسسات الاصلاحية ، والى تشجيع اتباع أشكال التعاون المعززة بين الولايات القضائية (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٨٢ - ويواصل المركز وجامعة كولومبيا البريطانية وجامعة سايمون فريزر تنفيذ مشروع يتعلق باعداد منهاج مشترك في ميدان القانون الجنائي وسياسات العدالة الجنائية ، بالتعاون مع معهد ماكس بلانك للقانون الجنائي الأجنبي والدولي في فرايبورغ إيم برايسغاو ، ألمانيا .

٢ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية

٨٣ - عقد المركز اجتماعين لتقييم الاحتياجات وصوغ البرامج في شنغهاي وبكين ، في نيسان/أبريل ١٩٩٥ ، بمساعدة مالية من الوكالة الكندية للتنمية الدولية . وأعد تقرير عن الاجتماعين بعنوان "فتح الأبواب" (Opening the door) يمكن الحصول عليه من المركز (الموضوع ذو الأولوية جيم) . ويقوم المركز باعداد برنامج لتقديم المساعدة التقنية واسداء المشورة يرمي الى مساعدة الصين على اقامة البنيات الادارية والقانونية اللازمة في ميدان القانون الجنائي والعدالة الجنائية وفقا للمبادىء الديمقراطية ومراعاة حقوق الانسان . وسوف تشكل خطة البرنامج الأساس الذي يستند اليه اتفاق تعاون مع المؤسسات الصينية المعنية جرى التفاوض بشأنه خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥ . وستنفذ المرحلة الأولى من البرنامج في المدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ .

٨٤ - في آذار/مارس ١٩٩٥ قام عالمان فييتناميان في القانون الجنائي والقانون الدستوري ، أحدهما من المركز الوطني للعلوم الاجتماعية والانسانية والآخر من معهد شؤون الدولة والقانون في هانوي ،

بزيارة كل من المركز الدولي لاصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية ومركز الدراسات القانونية الآسيوية بجامعة كولومبيا البريطانية . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥ سافر موظفان من المركز الدولي لاصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية الى فييت نام ، وبذلك بدأت عمليات تبادل للآراء مع الموظفين الفييتناميين بشأن الحقوق الدستورية وسيادة القانون . وجرى استكشاف امكانات التعاون التقني في مجالات حقوق الانسان ، وسياسات العدالة ، والقانون الدستوري ، واستخدام القانون الجنائي في القضايا البيئية ، والاصلاح القانوني (الموضوعان ذوا الأولوية ألف وجيم) .

٨٥ - وبدأ المركز ، في منتصف عام ١٩٩٥ ، مشروعا مشتركا مع شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة يرمي الى اعداد وثيقة مرجعية لموظفي الشرطة المدنية المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم .

٣ - المؤتمرات والاجتماعات

٨٦ - ساعد المركز في تنظيم المؤتمر الدولي الثامن لجمعية اصلاح القانون الجنائي ، الذي انعقد في هونغ كونغ من ٤ الى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ حول موضوع "الشركة والقانون الجنائي : ضحية ومنتهك وشارك في المؤتمر" (الموضوع ذو الأولوية ألف) .

٨٧ - ونظم المركز ، في اطار أنشطته الرامية الى تعميق الخبرات وتعزيز المبادلات بين البلدان بشأن نظم العدالة لدى السكان الأصليين ، حلقة عمل في فانكوفر في تموز/يوليه ١٩٩٥ ، حضرتها مجموعة من الخبراء ذات تخصصات متعددة ، من بينهم سكان أصليون من ستة بلدان .

٨٨ - وشارك المركز في اجتماع للخبراء عقد في سانت أديل ، كندا ، من ٢٨ شباط/فبراير الى ٣ آذار/مارس ١٩٩٥ . ونظم الاجتماع ورعاه المركز الدولي لحقوق الانسان وتنمية الديمقراطية ، وحضره ٣٠ خبيرا تابعون للحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية ، وعسكريون ، وأكاديميون ، وسياسيون ، لدراسة القضايا المتصلة بسيادة الدولة والتدخل الانساني في حالة حدوث انتهاكات صارخة لحقوق الانسان . ونظم المركز الدولي لاصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية ، بالتعاون مع اللجنة الكندية المعنية بتحضير الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة ، حلقة دراسية حول موضوع "دول ليس بها قانون : التدخلات المتعددة الأطراف لاعادة نظم العدالة المحلية" (States without law: the role of multilateral intervention to restore local justice systems) ، عقدت في فانكوفر يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ .

٤ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

٨٩ - في آذار/مارس ١٩٩٥ ، قدم مدير المركز الدولي لاصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية ورقة الى كلية القانون بجامعة ساوث ويسترن ، في لوس انجيليس ، حول البحوث التي أجراها المركز بخصوص عائدات الجريمة وغسل الأموال (الموضوع ذو الأولوية ألف) . ونظمت بالتعاون مع

كلية القانون بجامعة كولومبيا البريطانية ومدرسة علم الجريمة التابعة لجامعة سايمون فرايزر ، محاضرة عامة حول موضوع : "الحق في الوطن : التطهير العرقي والمحكمة الجنائية الدولية" (Right to the homeland: ethnic cleansing and the international criminal tribunal) وذلك في اطار سلسلة المحاضرات الكندية التي يقدمها المركز حول الشؤون الخارجية والتجارة الدولية .

٩٠ - ويجري المركز مفاوضات مع الوكيل العام لكندا من أجل ابرام اتفاق حول اعداد تقريرين بشأن القضايا المتعلقة بغسل الأموال ، سوف يتناولان بالدرس امكانية الالزام بالابلاغ بالمعاملات المشبوهة ، وتقرير آخر بشأن التدابير الوقائية الرامية الى مكافحة غسل الأموال (الموضوع ذو الأولوية ألف) .

٩١ - وأعد في نيسان/أبريل ١٩٩٥ ثبت مرجعي حول موضوع استغلال المرأة والطفل من طرف الجريمة المنظمة ، وهو جاهز للتوزيع (الموضوع ذو الأولوية ألف) . وأعدت في نيسان/أبريل ١٩٩٥ أيضا الطبعة الثانية من "دليل موارد الانترنيت في مجال القانون الجنائي والعدالة الجنائية"[٨] (The Guide to Internet Resources in Criminal Law and Criminal Justice) وهي متاحة في شكل الكتروني ، وفي نسخ مطبوعة (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٥ - الموارد

٩٢ - منح المركز ، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ، وضعية مؤسسة معفاة من الضرائب ، بوصفه من المؤسسات الخيرية المسجلة بموجب الفقرة ١٤٩ (١) (و) من قانون ضريبة الدخل الكندي . وكان عدد موظفي المركز في عام ١٩٩٥ ١٤ شخصا ، منهم حامل زمالة دراسية زائر وموظف منتسب زائر . وتبلغ الميزانية العامة للمركز حوالي ٠٠٠ ٥٠٠ دولار .

دال - المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية

٩٣ - المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية الكائن في سيراكوزا ، ايطاليا ، والذي أنشىء في عام ١٩٧٢ ، هو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفئة الثانية) ولدى مجلس أوروبا . والمعهد مؤسسة علمية تعنى بالتعليم العالي والتدريب واجراء الدراسات والبحوث في جميع مجالات العلوم الجنائية ، بما في ذلك حقوق الانسان .

١ - المؤتمرات والاجتماعات

٩٤ - شارك المعهد ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، في عدد من الاجتماعات التي نظمت حول موضوع الهجرة والجريمة ، في اطار برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمؤتمر التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين . وينفذ المعهد ، كل سنة ، ما بين ١٠ برامج و ١٥ برنامجا في مختلف ميادين

العدالة الجنائية وحقوق الانسان . وقد نفذ المعهد ، حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ، بما يزيد على ١٥٠ برنامجا شارك فيها عدد يزيد على ٠٠٠ ١٢ من رجال القانون من ١٢٨ بلدا .

٩٥ - ونظم في سيراكوزا ، ايطاليا ، في الفترة من ٥ الى ٧ كانون الأول/ديمسبر ١٩٩٤ ، مؤتمر دولي للخبراء حول موضوع : "العدالة الجنائية الدولية : المنظورات التاريخية والمعاصرة" . ونظم المعهد المؤتمر بالتعاون مع عدة منظمات حكومية - دولية وغير حكومية (الموضوع ذو الأولوية ألف) .

٩٦ - ونظمت اجتماعات دولية للخبراء حول المواضيع التالية :

(أ) خفض التسلح والأمن الاقليمي في الشرق الأوسط ، عقد من ٢٢ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(ب) المحكمة الجنائية الدولية ، عقد من ٢٤ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بالتعاون مع شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية والرابطة الدولية لقانون العقوبات ومعهد ماكس بلانك للقانون الجنائي الأجنبي والدولي وكذلك منظمات غير حكومية أخرى (الموضوع ذو الأولوية ألف) ؛

(ج) العملية العقابية في القانون المقارن ، عقد من ١١ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٩٧ - وعقدت في نوتو ، ايطاليا ، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ، بالتعاون مع المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني ، حلقة دراسية وطنية حول موضوع : "جرائم الاناث : أفكار ثقافية مقولبة ووقائع أسيء تفسيرها" (Female criminality: cultural stereotypes and misinterpreted realities) (الموضوع ذو الأولوية باء) .

٩٨ - وعقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وحزيران/يونيه ١٩٩٥ سلسلة من الاجتماعات التوجيهية والتثقيفية لمحامين شباب من سيراكوزا ، ونظم عدد من المؤتمرات المحلية وحلقة دراسية وطنية واحدة خلال الفترة قيد الاستعراض ، تناولت عددا كبيرا من جوانب العدالة الجنائية ، منها دور قاضي الصلح وشؤون الاجراءات الجزائية (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٢ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

٩٩ - تم ، حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ، نشر ٨٧ كتابا عن مداولات المعهد . وترد بعض المداولات في المجلة الدولية لقانون العقوبات (Revue internationale de droit pénal) ومجلة الدراسات الجنائية الجديدة (Nouvelles études Pénales) . ونشر المعهد بنفسه مداولات أخرى في اطار سلسلة كواديريني (Quaderni) .

٣ - الموارد

١٠٠ - تشكل الهيئات الحكومية المحلية المصدر الرئيسي لتمويل المعهد ، الى جانب المنح التي يقدمها كبار المانحين الدوليين . والهيئة الادارية للمعهد هي مجلس ادارة مستقل يتكون من ٢٥ عضوا ، ينتخب ١٦ منهم المجلس الاداري للرابطة الدولية لقانون العقوبات . ويبلغ عدد الموظفين الدائمين بالمعهد ٥ موظفين ، وتتراوح موارده السنوية ما بين ٠٠٠ ٥٠٠ و ٠٠٠ ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

هاء - المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة

١٠١ - يقوم المعهد الوطني للعدالة ، بوصفه مؤسسة البحوث التابعة لوزارة العدل بالولايات المتحدة ، برعاية أنشطة البحث والتقييم بهدف الوقاية من الجريمة والحد منها وتحسين عمليات نظام العدالة الجنائية ، ويجرى دراسات تسهم في ادارك السلوك الاجرامي ، ويرعى المشاريع الارشادية والنموذجية التي تستخدم نهوجا ابتكارية أو واحدة في مجال العدالة الجنائية ، ويستبين المسائل الجديدة المنبثقة في هذا الميدان . وقد احتفل المعهد ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء تشغيله .

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

١٠٢ - ارتفع عدد المنح التي قدمها المعهد الوطني للعدالة من ٩٢ منحة في عام ١٩٩٤ الى ١٧٣ منحة في عام ١٩٩٥ ، ويعود ذلك جزئيا الى المبادرات الجديدة التي حفز على اتخاذها اصدار القانون الخاص بمكافحة جرائم العنف وانفاذ القوانين لعام ١٩٩٤ (ويعرف أيضا بقانون الجرائم) . وتقدم المنح بصفة عامة لمشاريع تجسد الأهداف الستة التي تميز بها جدول أعمال بحوث المعهد للأعوام الماضية ، وهي : الحد من جرائم العنف ؛ والحد من الجرائم المتصلة بالمخدرات والكحول ؛ والحد من عواقب الجرائم ؛ وتحسين فعالية برامج منع الجريمة (الموضوع ذو الأولوية باء) ؛ وتحسين انفاذ القوانين ونظام العدالة الجنائية ؛ وتطوير تكنولوجيات جديدة لانفاذ القوانين ولنظام العدالة الجنائية (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

١٠٣ - ورعى المعهد أيضا دراسات في بعض المجالات التي يتناولها قانون الجرائم ، ومنها الحفاظ على النظام داخل المجتمعات المحلية ، ومعالجة مدمني المخدرات ، والمحاكم والمؤسسات الاصلاحية ، كما واصل التركيز على المواضيع المتصلة بالعنف ، ولا سيما الشباب والعنف الأسري ، وباساءة استعمال المواد (الموضوع ذو الأولوية باء) ، وكذلك ، بالتعاون مع مركز مراقبة الأوبئة ومنعها ، المسائل المتصلة بمراقبة الأسلحة النارية . وقام المعهد ، بالتعاون مع وكالات حكومية عديدة أخرى بالولايات المتحدة ، باعداد مورد للمعلومات يسمى شبكة الشراكات ضد العنف (Partnerships aginst Violence Network (PAVNET)) . وهذا المورد متاح بالوسائل الالكترونية ، ويرمي الى استبانة ما يوجد في جميع أرجاء البلد من البرامج التي تكافح العنف (الموضوع ذو الأولوية باء) .

١٠٤ - واستبانت دراسات أجراها المعهد آليات ابتكارية لدعم النظم التقليدية لانفاذ القوانين والعقوبات بغرض الحد من الاجرام ذي الصلة بالمخدرات ، منها استخدام اجراءات الاخلاء وتكنولوجيا رسم الخرائط ، التي يحصل منها على معلومات بشأن "بؤر" أنشطة المخدرات الموجودة في مواقع محددة (الموضوع ذو الأولوية باء) . كما يرعى المعهد دراسات حول المبادرات المحلية لمكافحة الجريمة ، وكذلك حول محاكم المجتمعات المحلية و"الملاحقة القضائية في اطار المجتمعات المحلية" (الموضوع ذو الأولوية باء) .

٢ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية

١٠٥ - بهدف تشجيع تبادل المعلومات عالميا بشأن العدالة الجنائية ، يواصل المعهد ادارة البرنامج الدولي لتبادل المستندات . وقد انضم الى البرنامج خلال السنة الماضية خمسة أعضاء جدد ، بحيث بلغ مجموع أعضائه ١٠٥ أعضاء من ٥٠ بلدا . ويقوم المعهد ، بالتعاون مع شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية بالأمم المتحدة وشركة ميتر (Mitre Corporation) بتطوير شبكة الأمم المتحدة للتبادل الفوري للمعلومات المتعلقة بالجريمة والعدالة "UNOJUST" وهي نظام للاتصالات الالكترونية سوف يتيح ، عن طريق الانترنيت ، المعلومات الموجودة في شبكة البرنامج . أما المشروع الدولي للتبادل الفوري للمعلومات عن سيادة القانون فهو مكتبة الكترونية لتبادل المعلومات عن كيفية اقامة مؤسسات تستند الى أسس قانونية ، ويقدم المساعدة الى الدول التي كانت تشكل اتحاد جمهوريات السوفيات الاشتراكية سابقا والى دول أخرى .

٣ - المؤتمرات والاجتماعات

١٠٦ - خلال الفترة التي يتناولها التقرير ، رعى المعهد ٤٥ مؤتمرا واجتماعا ودورة من دورات فرق التركيز . وعرضت خدمات المعهد وموارده في ٤١ مؤتمرا عقدت في أماكن مختلفة على الصعيدين الوطني والدولي . ففي المؤتمر التاسع مثلا ، أوضح ممثلو المعهد كيف يمكن لتكنولوجيا الاتصالات الالكترونية أن تساعد على تحسين تعميم المعلومات واقامة الصلة بين الفنيين الممارسين والمسؤولين في ميدان العدالة الجنائية .

٤ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

١٠٧ - خلال الفترة التي يتناولها التقرير ، نشر المعهد ٩٦ وثيقة منها تقارير كاملة عن مشاريع البحوث والتقييم ، وتقارير موجزة ، ومعلومات عن برامج محددة نفذت في مواقع في مختلف أنحاء البلد ، ومحاضر لمداولات المؤتمرات وتقارير عن المؤتمرات ، و"مجلة معهد العدالة الوطني" ، وفهارس لمنشورات المعهد ، وخطة البحوث والطلبات المنفصلة لاجراء البحوث ، وتقارير برنامج التنبؤ بحالة تعاطي المخدرات ، وتقارير خاصة مثل التقرير عن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس المعهد . وقد أعد بعض هذه المنشورات بالتعاون مع أجهزة حكومية أخرى في الولايات المتحدة .

١٠٨ - وحقق المعهد في الآونة الأخيرة عددا آخر من أوجه التقدم التي تبسط الاتصال وتوسعه وتعجله بواسطة استخدام تكنولوجيا المعلومات الالكترونية . وكل وثائق المعهد منشورة الكترونيا الآن ، ويجري تحويل "قائمة الوثائق المتبقية" المنشورة سابقا الى وثائق متوفرة على خط الحاسوب . ويمكن الوصول الى الوثائق عن طريق الدائرة المرجعية الوطنية في مجال العدالة الجنائية التي وسعت في الآونة الأخيرة خدمتها المتوفرة على خط الحاسوب . ويمكن الوصول الى لوحة الاعلانات الالكترونية للدائرة المرجعية الوطنية في مجال العدالة الجنائية عن طريق المعدال "الموديم" وشبكة الانترنيت ، كما يمكن الوصول الى مركز معلومات العدالة التابع للدائرة المرجعية الوطنية للعدالة الجنائية عن طريق الشبكة العالمية "ورلد وايد ويب" . وتم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ تحديث نشرة "العرض العام والدليل العالميان" (International Overview and Guide) الصادرة عن الدائرة المرجعية الوطنية للعدالة الجنائية ، وذلك لتضمينها المعلومات المتوفرة على خط الحاسوب بواسطة المعدال (الموديم) وشبكة الانترنيت عن خدمات هذه الدائرة .

١٠٩ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٥ ، بدأ المعهد اصدار نشرة معلومات العدالة الجنائية (JUSTINFO) مرتين في الشهر ، وهي رسالة اخبارية الكترونية تتضمن معلومات عن نتائج البحوث القريبة العهد في مجال العدالة الجنائية والمعلومات ذات الصلة عن برامج وخدمات المعهد والدوائر الأخرى التابعة لمكتب برامج العدالة بوزارة العدل في الولايات المتحدة .

٥ - الموارد

١١٠ - تتولى حكومة الولايات المتحدة تمويل معهد العدالة الوطني ، ويتحمل المعهد بنفسه تكاليف بعض البحوث من خلال شراكات مع أجهزة حكومية اتحادية مختلفة . وفي العام الماضي ، دعمت المبادرات التكنولوجية التي يقوم بها المعهد برصد مبلغ اضافي كبير قدره ٥ر٣٧ مليون دولار أمريكي من كونغرس الولايات المتحدة الى وزارة الدفاع في الولايات المتحدة للمساعدة على تطويع التكنولوجيات العسكرية لاستخدامها في انفاذ القوانين الوطنية . وخلال الفترة التي يتناولها التقرير ، وردت بعض الموارد من خلال قانون الجريمة ، بينما بلغ مجموع الاعتمادات الواردة من كونغرس الولايات المتحدة ٢٧ مليون دولار ، وقد رصد منها ١١ مليون دولار للبحوث في مجال العلوم الاجتماعية و ٩ ملايين دولار للبحث والتطوير في مجال الحلول العلمية والتكنولوجية لمشاكل العدالة الجنائية و ٧ ملايين دولار أمريكي لصوغ البرامج وتعميم المعلومات .

١١١ - ويعمل بالمعهد حاليا ٦١ موظفا ، وهذا يمثل زيادة قدرها ٥٠ في المائة تقريبا مقارنة بالسنة الماضية . ويتكون المعهد من مكتب البحث والتقييم ومكتب العلم والتكنولوجيا ومكتب التطوير والتعميم . ويتكون مكتب البحث والتقييم من شعبتين هما (أ) مكافحة الجريمة والوقاية منها و (ب) العدالة الجنائية والسلوك الاجرامي . ويتكون مكتب التطوير والتعميم من شعبتين ، احداهما مكرسة للمنشورات وتعميم الأنشطة ، والأخرى معنية بوضع برامج نموذجية وتشجيع الابتكارات في ميدان العدالة الجنائية وتسليط الضوء على المسائل الناشئة . ومن خلال مكتب العلم والتكنولوجيا ، قام

المعهد في الآونة الأخيرة بتوسيع جهوده في مجالي العلم والتكنولوجيا بانشاء المركز الوطني لتكنولوجيا انفاذ القوانين والمؤسسات الاصلاحية .

واو - معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الانسان والقانون الانساني

١١٢ - معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الانسان والقانون الانساني مؤسسة أكاديمية أنشئت في عام ١٩٨٤ في جامعة لوند في السويد من أجل تشجيع البحث والتدريب والتعليم الأكاديمي في مجالي حقوق الانسان والقانون الانساني . ويجري تحقيق هذا الهدف بالاحتفاظ بمكتبة للبحوث في مجال القانون الدولي العام وكذلك باستحداث وتطوير ودعم أنشطة أخرى في هذين المجالين .

١ - أنشطة البحوث والمشاريع

١١٣ - المعهد منهمك حاليا في مشروع لانتاج سلسلة بعنوان "الأدلة التوجيهية لمعهد راؤول فالينبرغ في مجال حقوق الانسان" . وسوف تيسر هذه الأدلة التوجيهية التعرف على المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، وذلك بعرض محتوى المعايير الموضوعية عرضا منهجيا .

١١٤ - ويتعاون المعهد تعاونا وثيقا مع كلية الحقوق في جامعة لوند . ويشرف أساتذة من المعهد على معظم المرشحين للحصول على شهادة الدكتوراه في الحقوق في مجال القانون الدولي العام . ويمكن دعوة أساتذة زائرين لقضاء سنة أكاديمية كاملة في المعهد .

٢ - التعاون التقني

١١٥ - ونظم المعهد بالاشتراك مع الوكالة السويدية للتعاون الانمائي الدولي برنامجا للترويج لحقوق الانسان والقيم الديمقراطية بين أفراد الشرطة البوروندية . وكجزء من هذا المشروع ، شارك ستة من كبار الضباط في الشرطة البوروندية في جولة دراسية الى المعهد والى مقر الشرطة السويدية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

١١٦ - وواصل المعهد المشاركة في مشروع يرمي الى تعزيز اضفاء الطابع الديمقراطي على أعمال قوات الشرطة في جنوب افريقيا . ومن بين ما قام به المعهد تيسير اعارة ضباط كبار من الشرطة السويدية للمشاركة في قوة تنفيذية متعددة الجنسيات .

٣ - المؤتمرات والاجتماعات

١١٧ - نظم المعهد حلقات دراسية واجتماعات للخبراء ومحاضرات قدمها ضيوف ، بشأن حماية حقوق الانسان على الصعيدين الدولي والاقليمي وادارة شؤون العدالة وقانون اللاجئين والقانون الانساني (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

٤ - التدريب

١١٨ - واصل المعهد برنامجه الأكاديمي الرامي الى تعميم معايير حقوق الانسان والقيم الديمقراطية في البلدان النامية وفي بلدان أوروبا الشرقية والوسطى . ونظم عدد كبير من الحلقات التدريبية لكبار المسؤولين الحكوميين في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي ويوغوسلافيا . وقد أختير المشاركون من جهات منها الوزارات والهيئة القضائية والشرطة وادارة السجون والقوات المسلحة ووسائل الاعلام والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

١١٩ - وواصل المعهد برنامجه الدولي المتقدم بشأن حقوق الانسان ، الذي جلب في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٥ ٢٥ من المسؤولين الحكوميين والجامعيين في البلدان النامية الى المعهد للمشاركة في برنامج تدريبي مكثف لمدة خمسة أسابيع في مجال حقوق الانسان والقانون الانساني وقانون اللاجئين . ونظمت برامج مماثلة لصالح مسؤولين حكوميين من جنوب افريقيا في آذار/مارس ١٩٩٥ ، ولصالح مسؤولين حكوميين من بلدان أوروبا الشرقية والوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ .

٥ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

١٢٠ - تملك مكتبة المعهد مجموعة من المجلدات تبلغ نحو ٠٠٠ ٢٥ مجلد (بما فيها الدوريات) عن حقوق الانسان والقانون الانساني ، وكذلك عن القانون الدولي العام بوجه عام .

١٢١ - وواصل المعهد مشروعه الرامي الى تحسين جمع المواد عن القانون الدولي العام وذلك بواسطة التبرع بمؤلفات متخصصة لمكتبات الجامعات ومؤسسات البحوث في البلدان النامية . وقد تلقت هذه المواد حتى الآن ١١ مكتبة في شرق افريقيا وجنوبها .

١٢٢ - ونشر المعهد مشروع دليل تدريبي بشأن حقوق الانسان والشرطة من أجل تجريبه في مناطق مختلفة قبل اصداره في صيغته النهائية . وفي الوقت ذاته ، نشر بالتعاون مع قوة الدرك البوروندية مرفق لهذا الدليل يركز على المعايير الدولية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وتنفيذها ضمن التشريعات الوطنية في بوروندي (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

١٢٣ - ونشر في عام ١٩٩٥ المجلد الأول من الأدلة التوجيهية لمعهد راؤول فالينبرغ في مجال حقوق الانسان ، وعنوانه "دليل توجيهي مبحثي بشأن الوثائق المتعلقة بحقوق الانسان للمرأة : المعايير العالمية والاقليمية التي اعتمدتها المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية والرابطات المهنية".

١٢٤ - ونشر التقريران التاليان في سلسلة تقارير المعهد :

(أ) "الوضعية المتساوية وحقوق الانسان للمرأة : مجموعة من التقارير القطرية المستمدة من البرنامج الدولي المتقدم في لوند ، السويد ، من ٢٧ أيلول/سبتمبر الى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤" (التقرير رقم ٢٠) ؛

(ب) "الحلقة الدراسية لبلدان الشمال الأوروبي بشأن تنفيذ القانون الانساني ، لوند ، ١١ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥" (التقرير رقم ٢١) .

٦ - الموارد

١٢٥ - المصدران الرئيسيان لتمويل المعهد هما وزارة الخارجية السويدية والوكالة السويدية للتعاون الانمائي الدولي . وتمول هذه الأخيرة معظم أنشطة المعهد المضطلع بها في البلدان النامية وفي بلدان أوروبا الشرقية والوسطى .

خامسا - أنشطة المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني

١ - المؤتمرات والاجتماعات

١٢٦ - عقد مؤتمر الأعضاء السنوي للمجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني في كورمايور ، ايطاليا ، يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ . وعقد الاجتماع التنسيقي السنوي يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ . واستضاف المجلس هذا الاجتماع الذي نظم بالتعاون مع فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة .

١٢٧ - وعقدت على هامش المؤتمر التاسع عدة اجتماعات تحت رعاية المجلس وذلك من قبل لجان خبرائه والمنظمات الأعضاء فيه . وكان من بينها الاجتماعات التالية : اجتماع عن دور أعضاء النيابة العامة في نظم قانونية معاصرة مختلفة ؛ واجتماعان عقدتهما لجنة الخبراء المعنية بحماية الضحايا وتقديم المساعدة اليهم (كان أحدهما بشأن تنفيذ اعلان مبادىء العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الاجرام والتعسف في استعمال السلطة (قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٠ ، المرفق) وكان الآخر بشأن اعادة ادماج الأطفال في المجتمع في أعقاب النزاعات المسلحة) واجتماع آخر على هامش المؤتمر يتعلق بالهجرة والجريمة .

١٢٨ - ويعكف المجلس على تنظيم مؤتمر دولي كبير بشأن الهجرة والجريمة يعتزم عقده في كورمايور في حزيران/يونيه ١٩٩٦ . واستضاف المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية اجتماعا تخطيطيا لذلك المؤتمر عقد في سيراكوزا يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية ألف) . وشارك المجلس في رعاية مؤتمر معني بالعدالة الجنائية الدولية نظم بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية في سيراكوزا في الفترة من ٤ الى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ،

واجتماع دولي بشأن الجريمة والعدالة الجنائية في منطقة البحر المتوسط عقد في مالطة في شباط/فبراير ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية ألف) .

١٢٩ - وعقد اجتماع للخبراء في نوطو ، ايطاليا ، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية ، من أجل تحليل النتائج الأولية للبحث المتعلق بالمجرمات في نظم العدالة الجنائية المعاصرة ولاصدار توصيات ملائمة لتوسيع تلك النتائج على النطاق الدولي باستخدام نهج متعدد التخصصات (الموضوع ذو الأولوية باء) .

٢ - التدريب وغيره من أشكال المساعدة التقنية

١٣٠ - قامت لجنة الخبراء المعنية بالنظم الاصلاحية والحقوق بمبادرة كبيرة تمثلت في تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية لموظفي السجون ، استخدم فيها "دليل التدريب الأساسي للعاملين في الاصلاحيات" الذي كان عملا رائدا استحدثه الفقيد لويجي داغا والذي جرى تطويره فيما بعد . وتضمنت حلقات العمل والحلقات الدراسية الحلقة الدراسية الأولى لأمريكا اللاتينية بشأن سياسات السجون ، وقد عقدت في بوينس آيرس في الفترة من ٢٦ الى ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ بالتعاون مع حكومة الأرجنتين وحضرها ما يزيد على ٤٠٠ مشارك من مختلف بلدان المنطقة ؛ وحلقة عمل بشأن التدريب والادارة في النظم الاصلاحية ، وقد نظمت بالاشتراك مع المعهد العالي الأيبيري - الأمريكي للدراسات الجنائية (Instituto Superior Ibero-Americano de Estudos Criminais) ، وذلك في فالنسا ، البرازيل ، في الفترة من ٢٨ آب/أغسطس الى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ . وقد استخدمت البلدان والمناطق التالية "دليل التدريب الأساسي" الذي ترجم الى الاسبانية والايطالية والبرتغالية والصومالية والعربية والفرنسية ، أو طلبت الحصول عليه : الأرجنتين ، الأردن ، اسرائيل ، أوغندا ، البرازيل ، بربادوس ، ترينيداد وتوباغو ، جامايكا ، جزر فرجن البريطانية ، الجمهورية التشيكية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، دومينيكا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سلوفاكيا ، شيلي ، الصومال ، غرينادا ، كندا ، كوستاريكا ، لبنان ، مالطة ، مصر المكسيك ، ملاوي ، المملكة العربية السعودية ، موريشيوس ، هنغاريا . كما وفرت مواد أخرى ذات صلة وقدمت المشورة فيما يتعلق بالاصلاحات التي يستصوب ادخالها على السجون واستخدام بدائل للسجن (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

١٣١ - وقدمت لجنة الخبراء المعنية بنظم الانذار المبكر وتجنب الصراعات وحل الخلافات مقترح مشروع بشأن حل الصراعات والمساعدة التقنية والتدريب ، وكان الغرض منه زيادة القدرات أو انشاؤها في تلك المجالات ورعاية برامج العمل الابتكارية باستخدام أساليب لحل الصراعات مثل اضطلاع المجتمع المحلي بمهام الشرطة .

٣ - البحث وصوغ السياسات

١٣٢ - اضطلعت لجنة الخبراء المعنية بالمجرمات بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع البحث الكبير المتعلق بالمجرمات في نظم العدالة الجنائية المعاصرة (الموضوع ذو الأولوية باء) . وبمساعدة من فريق عامل تابع للمركز الوطني لمنع الجريمة والدفاع الاجتماعي والمعهد المعني بالبيئة الكائن في ميلانو ، نفذت لجنة الخبراء المعنية بدور القانون الجنائي في حماية البيئة مشروعا يتعلق بمشاكل المسؤولية الجنائية والعقوبات فيما يتعلق بالانتهاكات البيئية (الموضوع ذو الأولوية ألف) .

١٣٣ - وأجرى فريق عامل آخر ، شكل في اطار أنشطة لجنة الخبراء المعنية بحقوق الطفل ، بما في ذلك قضاء الأحداث ، بحوثا عملية ونظر في نتائج تلك البحوث في اجتماع الخبراء المعني بانحراف الأحداث في المدن ، الذي عقد في ميلانو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (الموضوع ذو الأولوية باء) . وفي اطار لجنة الخبراء المعنية بحقوق الانسان في العدالة الجنائية ، بما في ذلك رصد وتنفيذ المعايير والقواعد والمبادىء التوجيهية ، تتولى مؤسسة بيوم (PIOOM) اعداد مواد تدريبية منها دليل لتدريب الفنيين العاملين في مجال انفاذ القانون تدريبا يتصل بحقوق الانسان ، وأدلة أخرى (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

١٣٤ - وتولى منسق لجنة الخبراء المعنية بمنع الايذاء وحماية الضحايا اعداد وتنقيح الوثيقة المعنونة "الردود الدولية على الضغط الناتج عن الصدمات : المساهمات الانسانية والمساهمات المتعلقة بحقوق الانسان والعدل والسلم والتنمية ، والتدابير التعاونية والمبادرات المقبلة"[٩] احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة (الموضوع ذو الأولوية باء) .

٤ - خدمات توزيع المعلومات والنشر

١٣٥ - ما انفكت اللجنة الفنية التابعة للمجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني تسعى الى تعزيز وظيفتي المجلس المتعلقتين بتوفير المعلومات وتبادلها ، وذلك بواسطة اقامة تعاون أوثق مع شبكة الأمم المتحدة للمعلومات عن الجريمة والعدالة والشبكة العالمية لمكتبات العدالة الجنائية . وشارك المنسق وبعض أعضاء اللجنة الآخرين في الاجتماع الثالث للشبكة العالمية لمكتبات العدالة الجنائية الذي عقد في فيلينغن - شفيننغن ، ألمانيا ، في أيار/مايو ١٩٩٥ . وقد استضاف معهد الشرطة في بـادن - فورتمبرغ الاجتماع (الموضوع ذو الأولوية جيم) .

١٣٦ - وأصبح المجلس عضوا فنيا في شبكة الأمم المتحدة للمعلومات عن الجريمة والعدالة ، وأصبح بامكانه الوصول الى شبكة الانترنيت وقاعدة بيانات شبكة الأمم المتحدة للمعلومات عن الجريمة والعدالة ، بما في ذلك نتائج دراسات الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن اتجاهات الجريمة وسير عمليات نظم العدالة الجنائية والدراسات الاجمالية عن الجريمة والعدالة ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ، فضلا عن المعلومات الأخرى ذات الصلة . ويضطلع منسق اللجنة الفنية في الوقت الحاضر بدراسة استقصائية عالمية عن مدى توفر احصاءات العدالة الجنائية عالميا .

ومن شأن المساعدة التي يقدمها الى المجلس معهد العدالة الوطني التابع لوزارة العدل للولايات المتحدة من أجل تيسير مشاركة المجلس في خدمة تبادل المعلومات عن الجريمة والعدالة على خط الحاسوب ، (UNOJUST) ، أن تساعد أيضا على تطوير قدرات المجلس في هذا المجال . كما أن خدمات الاعلام التابعة لتحالفات المنظمات غير الحكومية تساعد أيضا على تحقيق هذه الغاية .

١٣٧ - وأصدر المجلس عددا من المنشورات بمساعدة من المركز الوطني لمنع الجريمة والدفاع الاجتماعي ومؤسسات متعاونة أخرى مثل المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الذي نشر "الرسالة الاعلامية للمجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني" . وكان من بين المنشورات الخاصة للمجلس مجلد عن الهجرة والجريمة أعد بمساعدة من مؤسسة "بيوم" اقترانا بالاجتماع الذي عقد على هامش المؤتمر التاسع ؛ ومجلد عن المنتدى المتعلق بادارة شؤون العدالة الجنائية نشر بدعم من المؤسسة الدولية للقانون الجنائي واصلاح المجرمين ؛ و "دليل التدريب الأساسي للعاملين في المؤسسات الاصلاحية" ، الذي يعتزم توفيره بلغات أخرى الى جانب الانكليزية .

٥ - الموارد

١٣٨ - يتولى توفير الدعم الاداري لعمليات المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفني ستة من موظفي المركز الوطني للوقاية والدفاع الاجتماعي في ميلانو حيث توجد أمانة المجلس . أما الدعم الفني لعمل المجلس فيوفره الرئيس وأعضاء المكتب ومنسقو لجان الخبراء ، وذلك على أساس طوعي ودون أجر . كما أن أعضاء المجلس من الخبراء الأفراد والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية يساهمون طوعا في أنشطة المجلس . وحدت من أنشطة المجلس العقبات الكبيرة المتعلقة بالموارد ، وكذلك تقليص المنحة الأساسية التي تقدمها حكومة ايطاليا عن طريق صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية . واستخدمت الموارد المتوفرة لتنفيذ مختلف أنشطة المجلس ، واتبع في ذلك أساسا أسلوب اقتسام التكاليف . ويبلغ مجموع ميزانية المجلس ما يعادل ٢٥٠ مليون ليرة في السنة . وتمكن المجلس من الوفاء بالتكاليف الكاملة لأنشطته بفضل التبرعات الاضافية الواردة من جهات محلية كالمركز الدولي المعني بالقانون والمجتمع والاقتصاد ، التابع لمؤسسة كورمايور مون بلان .

الحواشي

(١) Ugljesa Zvekic, Wang Lixian and Richard Scherpenzeel, eds., Development and Policy Use of Criminal Justice Information: Proceedings of the Beijing Seminar, UNICRI Publication No. 53 (Rome, 1995) .

(٢) Carla M. Santoro, ed., A World Directory of Criminological Institutes, 6th ed., UNICRI Publication No. 54 (Rome, 1995) .

(٣) Ugljesa Zvekic and Anna Alvazzi del Frati, eds., Criminal Victimisation in the Developing World, UNICRI Publication No. 55 (Rome, 1995).

(٤) Violence in the Family: An International Bibliography with Literature Review, UNICRI Issues and Reports series, No. 4, 1994.

(٥) Women's Victimization in Developing Countries,, UNICRI Issues and Reports series, No. 5, 1995.

(٦) مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، جنيف ، ٢٢ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ : تقرير من اعداد الأمانة (**منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع** : 1956.IV.4) ، **المرفق الأول - ألف** .

(٧) Criminal Justice Profiles of Asia: Investigation, Prosecution, and Trial (Asia and Far Insitiute for the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, 1995).

(٨) International Centre for Criminal Law Reform and Criminal Justice Policy, Guide to Internet Resources in Criminal Law and Criminal Justice (Vancouver, 1995).

(٩) Yael Danieli, Nigel S. Rodley and Lars Weisaeth, eds., International Responses to Traumatic Stress: Humanitarian, Human Rights, Justice, Peace and Development Contributions Collaborative Actions and Future Initiatives (Amityville, New York, Baywood Publishing Company, 1996).

- - - - -